



اخبار تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة مجموعة البنك الدولي

نشرة فصلية تصدر عن مكتب
الضفة الغربية وقطاع غزة
تشرين الثاني ٢٠٠٠

أثر الإغلاق المطول على الفقر في فلسطين

تعرضت مناطق الضفة الغربية وغزة الخاضعة لصلاحيات السلطة الفلسطينية إلى إغلاق مشدد في نهاية شهر تشرين أول ٢٠٠٠. حيث تم منع ما يقارب من ١٢٥,٠٠٠ فلسطيني كانوا يعملون سابقاً في إسرائيل (مع أو بدون تصاريح) من مغادرة الضفة الغربية وغزة للوصول إلى أشغالهم في إسرائيل وتم إلغاء كافة التصاريح التي يجوزتهم. إضافة إلى ذلك، فقد كان "كارني- المنطار" المعبر الوحيد للسلع إلى غزة حيث يتم إدخال البضائع بعد القيام بفحوصات أمنية وتفريغ وتحميل البضائع من الشاحنات الإسرائيلية. ولم يتم إدخال مواد البناء منذ آخر أسبوع من شهر تشرين أول، أما مرور بضائع أخرى، فكان محدوداً جداً. ولا تستطيع الشاحنات الفلسطينية مغادرة غزة. أما في الضفة الغربية، فقد منعت الحواجز المنصوبة في كافة أنحاء الضفة الغربية وحول كل قرية وبلدة، وحول القدس الكبرى حركة البضائع والناس. ولم يتمكن الفلسطينيون في مناطق السلطة الفلسطينية من الضفة الغربية وغزة من التحرك بين جيوب السلطة الفلسطينية، أو التنقل من وإلى القدس أو إسرائيل أو السفر للخارج إلا بواسطة تصاريح مرور مسبقة والتي عادة تكون غير متوفرة.

اعتماداً على المعلومات المتوفرة، فإن الإغلاق المشدد المتواصل حتى نهاية شهر تشرين أول ٢٠٠٠ سيؤدي إلى نتائج صعبة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني الذي سيشهد هبوطاً في الإنتاج والتجارة وارتفاعاً حاداً في معدلات البطالة والفقر. وقد أظهر الإغلاق أنه في غياب قنوات إلى الخارج وحرية التنقل الداخلي في الضفة

الغربية وغزة، فإن العديد من الإجراءات التي يشار إليها بالإغلاق أو "الفصل" ستؤدي في أغلب الأحيان إلى نتائج اقتصادية سلبية، مما يعني أنه ليس فصلاً بقدر ما هو عزل مع تزايد الفقر في هذه المناطق المعزولة.

تخرج هذه المقالة بتمرين كمي موجه نحو قياس الأثر الاقتصادي للإغلاق على الفقر في مناطق السلطة الفلسطينية. ويتخذ هذا التمرين الوضع الناشئ منذ بداية أوائل شهر أيلول ٢٠٠٠ على أنه "السيناريو الأساس"، والتي يفترض أن الوصول إلى إسرائيل لنحو ٦٠,٠٠٠ عامل فلسطيني حاملي تصاريح و٦٥,٠٠٠ عامل بدون تصاريح؛ ب- القيود على التنقل مفروضة منذ الأول من أيلول ٢٠٠٠. كما فيها أنظمة قوافل الشاحنات، وحركة تنقل محدودة على معابر رفح، إريز، وجسر اللنبي، منع الوصول إلى الأسواق الخارجية، لكن قيود متوسطة على الحركة بين وداخل أجزاء من الضفة الغربية، وحركة تنقل محدودة جداً بين الضفة الغربية وغزة، من وإلى القدس.

نستخدم المعلومات المتوفرة حول خلق فرص العمل في الضفة الغربية وغزة، والإنفاق العام، وعائدات العمال، والمساعدات العامة لتقدير إجمالي الناتج المحلي ومتوسط نمو الدخل للفرد لغاية حزيران ٢٠٠٠، ونقوم بتطبيق مجموعة من الافتراضات المتحفظة لتقدير التوجهات

^١ يتوقع أن تبقى العمالة على مستوياتها الملاحظة في شهر حزيران ٢٠٠٠ لغاية كانون أول ٢٠٠٠، ونمو بنسبة ٥٪ في عام ٢٠٠١؛ ويتوقع للإنفاق الحكومي الاسمي أن ينمو أيضاً بنسبة ٥٪ سنوياً؛ أما عائدات العمال، فيتوقع أن تنمو بنسبة ٢٪ سنوياً؛ أما المساعدات الخارجية فلا تتغير.

الاقتصادية لغاية كانون أول ٢٠٠١.

خلال الفترة ما بين كانون ثاني ١٩٩٩ وحزيران ٢٠٠٠، استمر الاقتصاد الفلسطيني بالانتعاش والذي كان بدأ في عام ١٩٩٧. فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٦,١٪ خلال عام ١٩٩٩ والنصف الأول من عام ٢٠٠٠، واستمر توفر فرص العمل في الضفة الغربية وغزة بشكل جيد، في القطاع الخاص العام، مع زيادة بنسبة ٨٪ في عدد أيام العمل مقارنة مع عام ١٩٩٩. وبالرغم من عدم تواصل هذا الازدياد في توفير فرص العمل على نفس الوتيرة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١، إلا أن التوقع كان يشير إلى زيادة في إجمالي الناتج المحلي بمعدل سنوي يصل ٥,٢٪ في الفترة ما بين ١٩٩٩ و٢٠٠١. لذلك، عند نهاية ١٩٩٩، انتعشت الضفة الغربية وغزة من الهبوط الاقتصادي خلال الأعوام الأولى من عملية السلام بين ١٩٩٣-١٩٩٧.

وضمن السيناريو الأساس، وبسبب الضغط الديمغرافي، كان هناك توقعاً أن لا يحدث أي نمو على الدخل الحقيقي للفرد بين ١٩٩٩ و٢٠٠١، مع هبوط بسيط بنسبة ٠,٤٪. وكان التوقع أن تصل مستويات الفقر إلى ٢١,٧٪ من

الصفحة	المحتويات
٤	صندوق المساعدات الاقتصادي الفلسطيني
٦	التطورات الاقتصادية الأخيرة
١٠	عمليات مجموعة البنك الدولي
١٨	اخبار مجموعة البنك الدولي

السكان في شهر كانون أول ٢٠٠١ (مقابل معدل تقديري وصل إلى ٢١,٤٪ في كانون أول ١٩٩٩).

أثر الإغلاقات المطولة في تشرين أول - كانون أول ٢٠٠٠ لغاية كانون أول ٢٠٠١

وفي سياق هذا التمرين، سنقدم بعض الافتراضات من أجل احتساب التقدير الكمي لأثر الإغلاقات المحكمة والمطولة. وفي أسوأ الأحوال، سنفترض أنه لغاية أواخر شهر رمضان (بداية شهر كانون ثاني ٢٠٠١)، سيتم منع كافة الفلسطينيين من العمل في إسرائيل. وبعيد هذه المرحلة الأولية، سيتم السماح إلى ٢٥,٠٠٠ عامل فقط بالدخول إلى إسرائيل، أما بقية العمال البالغ عددهم ١٠٠,٠٠٠ شخص الذين كانوا يعملون في إسرائيل، فانهم سيضطرون للبحث عن فرص عمل محلية بعد شهر رمضان.

وفيما يتعلق بالسلع، سنفترض وجود قيود على الحركة مشابهة للقيود التي كانت سارية المفعول في أواخر شهر تشرين أول ٢٠٠٠، بما فيها تحميل وتفريغ الحمولة في غزة وحركة تنقل محدودة في الضفة الغربية. ونفترض أيضاً أن القيود المشددة هذه ومنع الوصول إلى الأسواق الخارجية ستزيد

المتواصل ضمن السيناريو الأسوأ سيؤدي إلى ثبات عند حالة توازن متدنية، حيث سيتأقلم المنتجون والمستهلكون والعمال مع الوضع الاقتصادي الجديد. وستخضع العائلات من نسبة التوفير. في حين أن النقص في إجمالي الناتج القومي لعام ٢٠٠١ سيصل إلى ١,٧ مليار دولار أمريكي. أما الدخل للفرد، فسينخفض بنسبة ٢٧٪ مقارنة مع المستوى الذي كان يمكن أن يصل إليه في السيناريو الأساس. وستصل نسبة الفقر إلى ٤٣,٧٪. وستأثر غزة، تحديداً، بشكل كبير مع مستويات فقر أعلى من ذلك، وعليه، فان مستويات البطالة يمكن أن تتعدى ال ٥٠٪.

وسيكون من الصعب الخروج باستنتاجات دقيقة حول الأثر الاقتصادي للإغلاقات المطولة لأنه لا يوجد لدينا مقياس كمية دقيقة لما حصل خلال شهري أيلول وتشرين أول. ومن خلال التوقعات المستقبلية، من الممكن أن يكون هناك تغييرات في القيود المفروضة. إن افتراضاتنا المذكورة أدناه فيما يتعلق بالازدياد الدقيق في تكاليف التعاملات، أو حدة الاغلاقات الخارجية/الداخلية ستكون عرضة للتعدلات. لذلك، قمنا بعملية تحليل الحساسيات من أجل قياس أثر هذه الافتراضات على مستويات الفقر المتوقعة. تشير الجداول أدناه تقديرات لمستويات الفقر لشهري كانون أول ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ ضمن سيناريوهات مختلفة.

من تكاليف الصفقات والتعاملات بنسبة ٥٠٪ لغاية نهاية شهر رمضان، و ٣٠٪ في عام ٢٠٠١ مقارنة مع معدلات حزيران ٢٠٠٠. وستهبط مستويات الإنتاجية في التجارة ونشاطات النقل بنفس المعدلات النسبية، كما ستخضع إنتاجية العمالة ورأس المال في قطاعات أخرى بنسبة ٢٥٪ و ١٥٪ خلال نفس الفترات.

وباستخدام هذه الافتراضات، نستطيع التقدير أن المواجهات والإغلاقات خلال الفترة ما بين ٢٨ أيلول - ٢٨ تشرين أول أدت إلى نقص تقديري في الدخل القومي (إجمالي الناتج القومي) يصل إلى ٢١٠ مليون دولار أمريكي، وبالمقارنة فان هذا الرقم شبيه لرقم تقديري زودته منظمة الأمم المتحدة لفترة أقصر من ذلك.

وإذا ما استمر الوضع الحالي إلى نهاية عام ٢٠٠٠، فان الإغلاقات ضمن السيناريو الأسوأ ستؤدي إلى أضرار اقتصادية كبيرة. وتشير تقديراتنا إلى أن النقص في إجمالي الناتج القومي لعام ٢٠٠٠ يمكن أن يصل إلى ٦٣٠ مليون دولار أمريكي، وأن ينخفض الدخل للفرد بنسبة ١١٪ مقارنة مع المستوى الذي كان يمكن أن يصله في غياب هذه الإغلاقات المشددة. كما ستزيد نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من حوالي ٢١٪ إلى ٢٨,٣٪ في نهاية العام.

أما في عام ٢٠٠١، فان الاستجابة إلى الإغلاق

تقديرات لمستويات الفقر، كانون أول ٢٠٠٠

الإغلاق الخارجي	السيناريو الأساس	الصغير	المتوسط	السيناريو الأسوأ
الإغلاق الداخلي				
السيناريو الأساس	٢١,١	٢٢,١	٢٣,٢	٢٤,٨
الصغير	٢٢,٠	٢٢,٩	٢٤,٧	٢٦,٠
المتوسط	٢٢,٨	٢٤,٢	٢٥,٧	٢٧,٤
السيناريو الأسوأ	٢٣,٦	٢٥,٣	٢٦,٩	٢٨,٣

الإغلاقات الداخلية

السيناريو الأساس الأعمال التجارية منذ ١ أيلول ٢٠٠٠
 الصغير زيادة بنسبة ٢٠٪ في تكاليف التعاملات؛ انخفاض بنسبة ١٠٪ في الإنتاجية
 المتوسط زيادة بنسبة ٣٥٪ في تكاليف التعاملات؛ انخفاض بنسبة ٢٠٪ في الإنتاجية
 السيناريو الأسوأ زيادة بنسبة ٥٠٪ في تكاليف التعاملات؛ انخفاض بنسبة ٢٥٪ في الإنتاجية

الإغلاقات الخارجية

السيناريو الأساس الأعمال التجارية منذ ١ أيلول ٢٠٠٠
 الصغير إغلاق كامل لمدة شهر واحد - منع العمال من الوصول إلى إسرائيل
 المتوسط إغلاق كامل لمدة شهرين - منع العمال من الوصول إلى إسرائيل
 السيناريو الأسوأ إغلاق كامل لمدة ٣ أشهر - منع العمال من الوصول إلى إسرائيل

تقديرات لمستويات الفقر، كانون أول ٢٠٠١

الإغلاق الخارجي	السيناريو الأساس	الصغير	المتوسط	السيناريو الأسوأ
الإغلاق الداخلي				
السيناريو الأساس	٢١,٧	٢٦,٠	٢٩,٨	٣٤,٤
الصغير	٢٦,٦	٢٨,٨	٣٣,٠	٣٨,٢
المتوسط	٢٩,٣	٣١,٩	٣٦,٥	٤٢,٥
السيناريو الأسوأ	٢٩,٧	٣٤,٤	٤٠,٩	٤٣,٧

الإغلاقات الداخلية

السيناريو الأساس	الأعمال التجارية منذ ١ أيلول ٢٠٠٠
الصغير	زيادة بنسبة ١٠٪ في تكاليف التعاملات؛ انخفاض بنسبة ٥٪ في الإنتاجية
المتوسط	زيادة بنسبة ٢٠٪ في تكاليف التعاملات؛ انخفاض بنسبة ١٠٪ في الإنتاجية
السيناريو الأسوأ	زيادة بنسبة ٣٠٪ في تكاليف التعاملات؛ انخفاض بنسبة ١٥٪ في الإنتاجية

الإغلاقات الخارجية

السيناريو الأساس	الأعمال التجارية منذ ١ أيلول ٢٠٠٠
الصغير	السماح ل ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني للعمل داخل إسرائيل
المتوسط	السماح ل ٦٢,٥٠٠ فلسطيني للعمل داخل إسرائيل
السيناريو الأسوأ	السماح ل ٢٥,٠٠٠ للعمل داخل إسرائيل

الحالات "الصغيرة" و"المتوسطة" تفترض مستويات متوسطة من القيود.

الأثر على الاستثمار الخاص وخلق فرص العمل

المنتج الزراعي إلى السوق يعتبر مهمة صعبة وشديدة الخطورة. في حين يبقى مجال هذه المشاكل ضبابياً ومعرضاً إلى التغييرات المستمرة، وبمجرد وجود هذه المشاكل يجمد أي خطط للمستثمرين.

تعتبر الزراعة وسيلة للعديد من العاطلين عن العمل لزيادة مدخولهم، خاصة خلال فترات الإغلاق. وإذا كان الإغلاق والإجراءات الأخرى تؤثر عكسياً على العمال في مقدرتهم للوصول إلى أراضيهم والزراعة وإيصال منتجهم إلى الأسواق، فانه من الواضح أن سياسات الإغلاق ستجلب أكثر الضرر على العاطلين عن العمل، والمهمشين، والفقراء.

تواجه المصانع في منطقة غزة الصناعية، كما هو الحال في سائر أنحاء الضفة الغربية، قيوداً مشددة على السيولة وانخفاض في مستويات تكلفة التعاملات. أما بالنسبة للمستثمرين، فالرسالة تشير إلى أنه بالرغم من سنوات التقدم ومساعدات المانحين، فإن الشك وعدم اليقين يبقى عاملاً لا يمكن تحديده كميًا. لذلك، فإن تنمية القطاع الخاص، الذي هو "محرك النمو"، يحتاج إصلاحاً جدياً من أجل أن يعود إلى وضعه السابق - الذي كان بالكاد يعمل.

أما في مجال الزراعة، فإن الوضع شديد الصعوبة، حيث أن شهر تشرين أول هو موسم زراعة الزيتون، والجوافة، والتوت. في ظل القيود الشديدة على الحركة حول القرى الفلسطينية، فإن الكثير من الفلسطينيين لا يستطيعون الوصول إلى أراضيهم. أما بالنسبة للذين يتمكنون من الوصول، فإن إيصال

في حين يؤثر الإغلاق بشكل مباشر على البطالة والتجارة، إلا أن الأثر الأكثر ضرراً يبدو انه سيصيب فرص النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل وتنمية القطاع الخاص. وقد أشارت دراسة لم تنشر بعد للبنك الدولي حول رجال الأعمال من القطاع الخاص والمستثمرين أن عدم اليقين أو عدم الوضوح يبقى العائق الرئيسي أمام الاستثمار. فقد استمر الركود في مجال الاستثمار الخاص للفترة ما بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٠. وقد ذكر المستثمرون الإغلاقات، التكلفة المرتفعة للتعاملات، محدودية الوصول إلى المدخلات بأقل التكاليف، قيود على الوصول إلى الأسواق، الفصل المادي للسوق الفلسطيني الصغير، وإطار مؤسسي وقضائي فلسطيني غير واضح، كقيود لعملية الاستثمار.

وصلت مستويات الإنتاج إلى أقل من ٣٠٪، فيما

صندوق المساعدات الاقتصادي الفلسطيني

مقترح آليه شاملة توفر مظلة (صندوق هولست ٢) لمساعدات المانحين للضفة الغربية وغزة

مقدمه

المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف. وقد تم تصميم هذه العمليات لكي تتوسع وتستوعب مساهمات من جهات مانحة أخرى. تقوم السلطة الفلسطينية حالياً بالسعي للحصول على تمويل إضافي لمشروع التطوير المجتمعي الثاني. وهناك حالياً قيد التصميم مشروع التطوير المجتمعي الثالث الذي سيلبي الاحتياجات الطارئة الجديدة.

وأخيراً، وفيما يتعلق بالشفافية والمساءلة، لم يتم تصميم صندوق هولست لتتبع تدفق مساهمات الجهات المانحة الفردية، وإنما أموال الجهات المانحة مجتمعة. وقد كان هذا الترتيب مرضياً جداً عندما تم استخدام الصندوق لدعم الموازنة، لكنه لم يكن أنجع طريقة لتلبية المطالبات المتزايدة من الجهات المانحة الثنائية لاستخدام أموالهم لعمليات تستهدف أزمة الإغلاق الحالية.

صندوق (هولست ٢) الية جديدة لمواجهة التحديات الجديدة
سيكون هذا الصندوق جاهزاً كأداة من خلاله يمكن المساهمة وصرف أموال الجهات المانحة بشكل سريع لتلبية الاحتياجات الفلسطينية.

النشاطات المدعومة من قبل الصندوق الجديد

ومن أجل تلبية هذه الاحتياجات، يقوم البنك بإنشاء الصندوق الجديد كنوع من آليه "مظلة" - وهو ببساطة آليه توفر حلقة ربط مشتركة لكل من أموال مساهمات الجهات المانحة والنشاطات الممولة في إطار هذه المساهمات. وخلافاً لصندوق هولست، فإن أموال الجهات المانحة تحت مظلة الصندوق الجديد ستحفظ في حسابات صناديق ائتمان منفردة، وبذلك تسمح للمانحين بتخصيص الأموال لنشاطات محددة، بغض النظر إذا ما كانت مساعدات فنية أو عمليات تمويل مشاريع خاصة. وترتيبات كهذه لم تكن موجودة في إطار صندوق هولست الحالي حيث كانت تخلط الأموال. وسيقوم المانحون في البرنامج بالتشارك في الرسوم الإدارية والتكاليف الأخرى المرتبطة بالمشروع - مثل تدقيق الحسابات والإشراف والرقابة من قبل البنك. داخلياً، سيتم إنشاء مذكرة أولية واحدة (لصندوق ائتمان)، تقوم بتغطية كل الإيداعات اللاحقة من قبل المانحين. سيكون هذا ضرورياً من أجل تخفيف عاملي الوقت والتكلفة على البنك في إدارته لأموال المانحين.

سيقوم الصندوق الجديد بخدمة أربعة أهداف، لكن وبشكل عام، سيتم التعامل مع الأموال بنفس الطريقة بغض النظر عن الاستخدام:

خلال الأعوام الست الأخيرة، وفر صندوق هولست آليه قيمة لتزويد الدعم للموازنة والتشغيل الطارئ. وفي حين يتعد مجتمع المانحين عن تزويد إعادة البناء الطارئة ودعم الموازنة، فإن صندوق هولست يقترب من نهاية فوائده في شكله الحالي. وقد اتفق المانحون في اجتماع لجنة الارتباط المؤقتة بتاريخ ٤ شباط، ١٩٩٩، أن صندوق هولست سيطلق نشاطه هذا العام وأن البنك الدولي سيستكشف نماذج لصندوق جديد متعدد الجهات المانحة والذي يمكنه أن يساعد في تحريك تمويل المانحين لتلبية التحديات التنموية والطارئة.

وفي إطار استكشاف نماذج محتملة لهيكلية برنامج مظلة، أو صندوق جديد، فإنه من المفيد إلقاء نظرة موجزة على البنية الأصلية لصندوق هولست وقبورها.

لقد تم إنشاء صندوق هولست في بداية الأمر كآليه لتوفير دعم طارئ للموازنة للسلطة الفلسطينية الجديدة. لاحقاً، وعندما أفسد العنف والإغلاق فرص العملية السلمية في بداية عام ١٩٩٦، استجاب المانحون للأزمة الاقتصادية الناشئة من خلال تحويل صندوق هولست إلى أداة لخلق فرص العمل. وفي نيسان ١٩٩٦، تم إنشاء البرنامج الطارئ لأيجاد فرص العمل، وفي خضم عمله في حزيران ١٩٩٦ قام هذا البرنامج بتشغيل ما يعادل ٢٠,٠٠٠ شخص كل شهر. ومنذ عام ١٩٩٧، فقد ذهبت معظم الإسهامات لصندوق هولست إلى هذا البرنامج.

ولحسن الحظ، فإن دعم الموازنة لم يعد مرغوباً أو مطلوباً على أساس منتظم. ومنذ شهر آب ١٩٩٧، لم يتم استخدام أية أموال من صندوق هولست في دعم الموازنة. أما فيما يتعلق بالتشغيل الطارئ، فهناك حالياً أدوات ذات أهداف واضحة محددة. ففي عام ١٩٩٧، ساعدت الخبرات من البرنامج الطارئ لخلق فرص العمل في تصميم البنك لمشروع التطوير المجتمعي الممول من قبل كندا وصندوق أوبك، حيث تم اختيار ودعم مشاريع معتمدة على قوة العمل وصغيرة الحجم من قبل المجتمعات المحلية. ويركز مشروع التطوير المجتمعي الثاني، والذي أصبح ساري المفعول في نيسان ١٩٩٩، على المجتمعات الأكثر فقراً، بما فيها مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وغزة، مما يعني تحسين أساليب تنفيذ المشروع السابق، وتوسيع مدى البرنامج والاستهداف الأفضل للمجتمعات الأكثر احتياجاً. في حين استجاب البرنامج الطارئ لخلق فرص للاحتياجات في تلك الفترة، فإن برنامجاً مثل مشروع التطوير المجتمعي له قدرة على الاستمرارية. تمنح تنموي، ويعتبر أداة مرنة بحيث يمكن الجهات المانحة المعنية من توفير الدعم للفلسطينيين. ويتم دعم هذه العمليات من قبل عدد من الجهات

ترتيبات التنفيذ

سيتشكل الصندوق الجديد، بصورة شبه أكيدة، من مجموعات حسابات محددة للجهات المانحة، بالإضافة إلى حسابات فرعية للنشاطات المختلفة. وهذا سيسمح للجهات المانحة بتقديم مساهمات، إما بشكل منفرد أو بشكل مشترك لنشاطات محددة تحددها السلطة الفلسطينية والجهات المانحة بدلاً من تجميع المساهمات لأغراض عامة. أما الجهات المانحة التي تود استخدام هذا الصندوق، ستدخل في اتفاقيات مع البنك في حين توفير التمويل الأولي لها. سيتم إعداد اتفاقية إطار من قبل الدائرة القانونية للبنك لكل جهة مانحة. ويمكن بعدها تعديل الاتفاقية لتمويل اللاحق للمشروع من خلال رسالة اتفاقية بسيطة. وبسبب عدم تجميع الأموال، يمكن تصميم التعديلات لتلائم كل جهة مانحة بشكل فردي، وبذلك لن يكون هناك ضرورة للمراسلات الجماعية والموافقات الجماعية الضرورية ضمن الترتيبات الحالية في صندوق هولست الحالي. وسيتم استخدام الدخل الناتج عن استثمار مساهمات الجهات المانحة لتغطية جزئية أو كلية للتكاليف الإدارية للبنك. هناك حاجة للاتفاق على الترتيبات البديلة في الحالات التي لا يغطي فيها دخل الاستثمارات تكاليف البنك. وهناك مقترح لبنية مرنة للرسوم لاستيعاب المدى المتوقع من النشاطات المختلفة للصندوق الجديد.

ستقوم الدائرة القانونية في البنك بإعداد الاتفاقية الأولية للمنحة بين البنك والسلطة الفلسطينية، مع الإشارة إلى إمكانية القيام بمساهمات مستقبلية من قبل الجهات المانحة وأن يتم تعديل اتفاقية المنحة بمجرد رسائل متبادلة بين البنك والسلطة الفلسطينية.

سيتم ايداع الأموال في حسابات منفصلة تنظم على أساس الجهة المانحة والنشاط، وسيقوم البنك بعمليات الصرف إلى حسابات خاصة لتنفيذ المشروع حسب ما تقتضيه الحاجة. وستزود دائرة صندوق الائتمان التابعة للبنك ببيانات مالية ربع سنوية غير مدققة، بالإضافة إلى عمليات تدقيق مالي سنوية لحسابات الجهات المانحة. وسيتم تزويد تقرير عام حول نشاطات الصندوق الجديد إلى كل الجهات المانحة بشكل نصف سنوي.

التنفيذ الحقيقي للمشروع يمكن أن يتم مع أو من خلال البنك أو بالتعاون مع بكاردار، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو مؤسسة تابعة للسلطة الفلسطينية، أو أية مؤسسة أخرى تفضلها الجهة المانحة.

١- **الاحتياجات الطارئة:** هناك غموض في الأحداث والظروف السياسية، ولذلك فإن إنشاء الصندوق الجديد سيسمح للبنك والمانحين الآخرين بان يتفاعلوا بشكل سريع مع الاحتياجات الطارئة. وسيتم إرساء المتطلبات القانونية والمتعلقة بالحسابات وكتابة التقارير الضرورية الآن، وذلك في حال احتاج المانحون أن ينقلوا أموالاً بشكل سريع إلى الاقتصاد الفلسطيني، إما للمساعدات الفنية أو الأعمال التشغيلية، عندئذ يمكن لهذا الصندوق أن يقوم بتلك المهام. وقد كانت إحدى الانتقادات الموجهة إلى صندوق هولست هو انه كان يحتاج إلى فترة طويلة لبدء العمل.

٢- **تمويل مشاريع لا يشارك فيها البنك الدولي:** وفي بعض الأحيان، يفضل المانحون أن تسيّر الأموال من خلال قنوات البنك لعمليات محددة غير مموله من قبل البنك. يمكن استخدام الصندوق الجديد لتمويل العمليات. يتوجب على الأموال هذه أن تتعدى مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ولا يمكن ربطها بعمليات توريد وطنية. يتوجب أيضاً الاتفاق على رسوم إدارية مع كل جهة مانحة على أساس كل حالة على حدة. وستكون هذه الترتيبات ضرورية بالنظر إلى أن البنك يستوجب هذه المسؤوليات والالتزامات في كل الأحوال بغض النظر إن كانت هذه العملية من تصميم البنك أم لا. إن الهدف من وراء تحديد الرسوم هو إعادة دفع التكاليف الحقيقية إلى البنك اعتماداً على موازنة معدة بشكل جيد.

٣- إن التمويل المشترك ضمن مشاريع البنك يتم من خلال اتفاقيات فردية بين البنك والجهة المانحة والبنك مع السلطة الفلسطينية. ولكن إذا ما طلبت الجهة المانحة ذلك، فيمكن استخدام الصندوق الجديد لتوفير تمويل مشترك للعمليات الممولة من قبل البنك. أما الجهات المانحة التي تود توفير أموال ضمن ترتيبات التمويل المشترك الحالية مع البنك (أي ليس ضمن الصندوق الجديد)، فلها الحق وكامل الحرية للقيام بذلك، ويمكن أن تفضل الترتيبات الحالية.

٤- **التمويل لنشاطات المساعدات الفنية** غالباً ما تحتاج نشاطات محددة للمساعدات الفنية تمويلاً، لكن الجهات المانحة لا تملك أداة مناسبة من خلالها يمكن تسيير الأموال بشكل سريع. يسمح الصندوق الجديد للجهات المانحة أن تمول المساعدات الفنية بصفة منفردة أو مع شركاء آخرين ضمن تمويل مشترك. وتوقع من هذا أن يغطي مساهمات الجهات المانحة لنشاطات محددة، لكن وجود صندوق عام سيكون مفيداً، ويمكن إنشاء صندوق كهذا إذا وجد الاهتمام الضروري من قبل الجهات المانحة. كما سيتم الاحتفاظ بأموال للنشاطات المختلفة في حسابات فرعية للجهات المانحة المنفردة. ولن يتم قبول منح أقل من ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، إلا إذا كانت المساهمات مخصصة لصندوق ائتمان عام للمساعدات الفنية. كما لن يكون هناك أية قيود على المستفيد أو المؤسسة المنفذة، إنما ستدفع كل الأموال من البنك، من خلال وزارة المالية، ومن ثم إلى المستفيد/الجهة المنفذة.

التطورات الاقتصادية الأخيرة

وفي الزراعة التي تساهم بأقل قليلا من ١٠ بالمئة من المخرجات، فإن هناك مؤشرات على أن محصول الزيتون في العام ٢٠٠٠ أكبر بكثير عما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة. ونتيجة للإغلاقات، يواجه هذا المحصول الكبير صعوبات في القطف وعليه فقد تتأثر صناعة الزيت.

■ **استهلاك القطاع الخاص والاستثمار:** منذ ١٩٩٤، كانت مساهمة القطاع المحلي الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة في النمو ضعيفة. فلقد كبح جماح الاستثمار في رأس المال الإنتاجي لصالح البناء السكني. وبلغ مجموع الاستثمار الخاص بحوالي ٢٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ساهم منها الاستثمار المحلي بأكثر من النصف. إضافة إلى ذلك، تشير البيانات المتعلقة بالبناء الجديد المرخص إلى أن النمو في الاستثمار في السكن في العام ١٩٩٩ قد فاق أيضا الاستثمارات في غير السكن. إن الوضع الراهن مدمر جدا للمناخ الاستثماري التجاري، ولذلك فمن المتوقع أن يجري كبح جماح المناخ الاستثماري التجاري. وعلى هذا يتوقع كبح جماح الاستثمار في رأس المال الإنتاجي بشكل أكبر.

وحسب الاستهلاك الخاص، ستسعى الأسر إلى مواجهة التزدي في المداخيل من خلال استخدام المدخرات. وهذه الاستراتيجية، غير مستمرة على المدى البعيد، وبالطبع لا تعتبر خيارا للأسر في غياب المدخرات. وإذا لم يتحسن الحال على وجه السرعة، ستقلل الأسر بشكل كبير الاستهلاك مما قد يدفع جزءا كبيرا من الشعب الفلسطيني إلى تحت خط الفقر. انظر المقالة المنفصلة حول أثر الإغلاقات المطولة على الفقر في فلسطين.

■ **التجارة الخارجية:** تميزت التجارة الفلسطينية الخارجية إلى جانب واحد حيث أن إسرائيل هي المصدر لحوالي ثلاثة أرباع الواردات وإن السوق الاسرائيلية هي الوجهة لـ ٩٥ بالمئة من الصادرات. وتهدد القيود الخطيرة الحالية على حركة البضائع الصادرات الفلسطينية بشكل كبير. وعلى المدى القصير، يعاني المصدرون من خسائر كبيرة، وهناك مخاطر كبيرة على المدى البعيد تندر بفقدان مساهمة المصدرين حيث أن الطلب على البضائع الفلسطينية سيجري تلبينه من خلال مزودين آخرين.

■ **أسواق العمل:** يمتاز سوق العمل الفلسطيني بنمو سريع جدا في قوى العمل. ومنذ الربع الثالث من ١٩٩٥، الذي يعتبر الربع الأول الذي ينشر فيه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح القوى العاملة، حيث زادت القوى العاملة بنسبة ٣٤ بالمئة، أي ما يعادل ١٦٨,٠٠٠ شخص. انظر الشكل رقم ٢. وفي النصف الثاني من العام ٢٠٠٠، قدر حجم القوى العاملة بـ ٦٥٩,٠٠٠ شخص (باستثناء القدس الشرقية التي ضمت إلى إسرائيل).

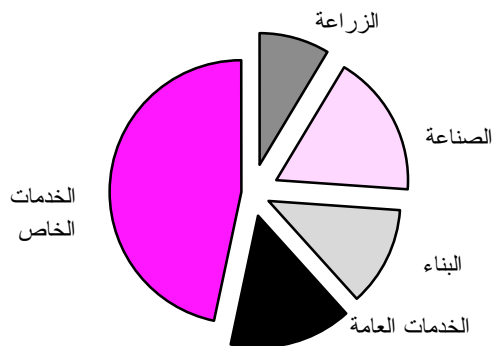
إن المراد الأساسي للنمو في القوى العاملة هو التوجهات الديمغرافية الضمنية، وعلى وجه التحديد معدل الزيادة السنوية في عمر السكان العاملين والبالغة ٤,٥ بالمئة حيث أضافت ١١٤,٠٠٠ شخص إلى القوى العاملة منذ الربع الثالث من ١٩٩٥. إن معدل نسبة المشاركة في القوى العاملة هو قليل في

■ **المخرجات الاقتصادية:** تغير الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل درامي إلى الأسوأ وذلك منذ إصدار العدد الأخير من "أخبار تنمية - الضفة الغربية وقطاع غزة"، حيث أن الأراضي الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية تخضع حاليا - مع نهاية شهر أكتوبر - لإغلاق مشدد. فلقد سحبت جميع تصاريح العمل المقدر عددها بحوالي ٦٠,٠٠٠ تصريح والممنوحة للعمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية. إضافة إلى السماح لنسبة قليلة - هذا إن وجد - من حوالي ٦٠,٠٠٠ عامل فلسطيني ممن لا يحملون تصاريح عمل من للوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل. كما جرى عرقلة تدفق التجارة بشكل خطير في حين شددت القيود على حركة البضائع. وينحى النشاط الاقتصادي إلى الهبوط في وقت يتراجع فيه الطلب بينما لا يقدر المنتجين على الإنتاج بسبب النقص في المدخلات.

تغطي الإحصاءات الرسمية لتطورات سوق العمل فقط النصف الأول من العام ٢٠٠٠. فلذلك فهي لا تأخذ بالاعتبار التطورات الأخيرة. وعلى هذا، فإن تقديرات الأثر الاقتصادي لهذه التطورات يجب أن يركز على العديد من الفرضيات. ففي غياب الإغلاقات المشددة المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني وتطبيق الافتراض الحذر بشأن توظيف إضافي محدود جدا في النصف الثاني من العام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، يقدر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد بمعدل سنوي تساوي نسبته ٥,٢ بالمئة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠١. أنظر المقالة حول أثر الإغلاق المطول على الفقر الفلسطيني. وهذا، سيترك أيضا الناتج المحلي الكلي للفرد ما دون مستوى العام ١٩٩٤. من جهة أخرى، فبافتراض استمرار الإغلاقات المضرة الحالية حتى نهاية العام، فإن النتيجة قد تكون خسارة في الناتج الكلي المحلي بحوالي ٦٣٠ مليون دولار أمريكي، لتخفف بذلك الناتج القومي الكلي الحقيقي للفرد إلى مستوى العام ١٩٩٧ تقريبا.

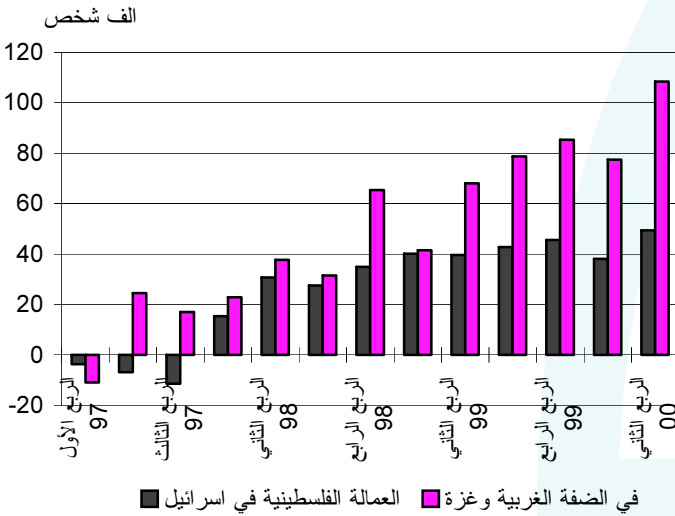
لقد ساهمت مجموع الخدمات التي يقدمها كلاً من القطاعين العام والخاص والتي تسيطر على الإنتاج الفلسطيني بنحو ٦٠ بالمئة من المخرجات الإجمالية في العام ١٩٩٩، انظر إلى الشكل رقم ١. أما في قطاع الخدمات، فيواجه فرع السياحة على وجه التحديد صعوبات كبيرة نتيجة للإغلاق الحالي والاضطرابات.

الشكل ١. الناتج القومي المحلي حسب القطاع في عام ١٩٩٩



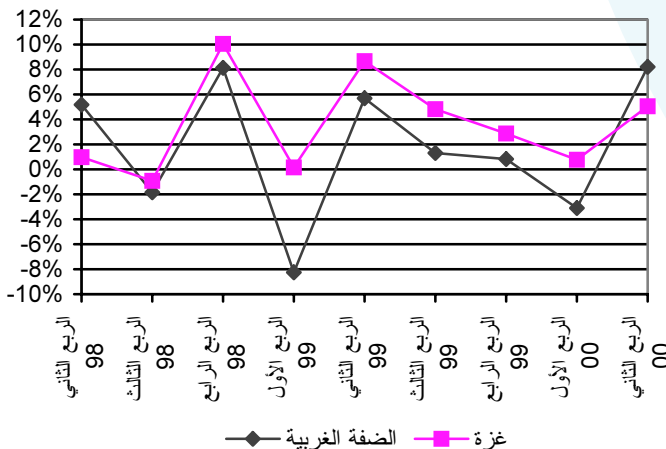
إن تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل قد ازداد بحوالي ٥٠,٠٠٠ منذ نهاية العام ١٩٩٦. أنظر الشكل رقم ٤. إن الغالبية (حوالي ١٠٠,٠٠٠ من بين ما مجموعه ١٣٠,٠٠٠ في الربع الثاني من العام ٢٠٠٠، حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) من العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل هم من الضفة الغربية حيثما تسمح الحدود هناك بنفاذ عمال لا يحملون تصاريح عمل. إن فرص العمل التي خلقت في الضفة الغربية وقطاع غزة أضافت إلى الأيدي العاملة نحو ١٨٠,٠٠٠ فرد من بينهم حوالي ٣٢,٠٠٠ عامل بسبب توسع جدول الرواتب التابع للسلطة الفلسطينية.

الشكل ٤. التغيير في القوى العاملة مقارنة مع ١٩٩٦



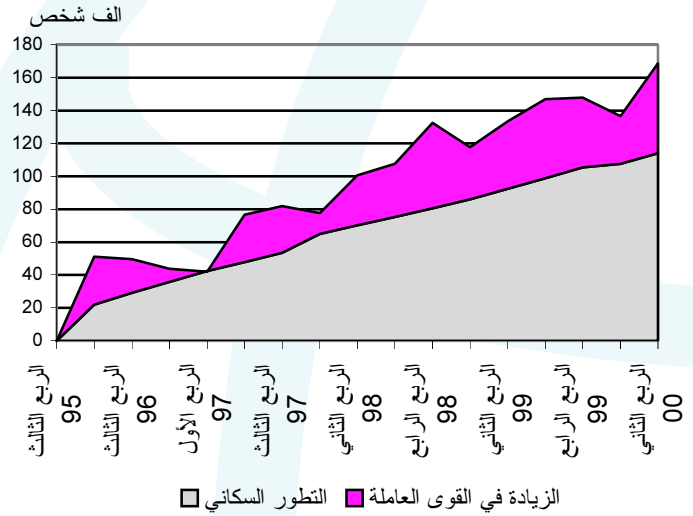
كان نمو العمالة في الضفة الغربية وغزة كبيراً في الربع الثاني من عام ٢٠٠٠، مما يعكس التوجه خلال الأرباع الثلاثة الماضية من انخفاض معدلات النمو. أنظر الشكل رقم ٥. إن الزيادة كانت كبيرة على وجه التحديد في الضفة الغربية حيثما زاد عدد الأشخاص العاملين بنسبة ٨,٢ بالمائة. أما في غزة، فقد بلغت الزيادة ٥,١ بالمائة.

الشكل ٥. نمو القوى العاملة الفلسطينية الربع سنوي



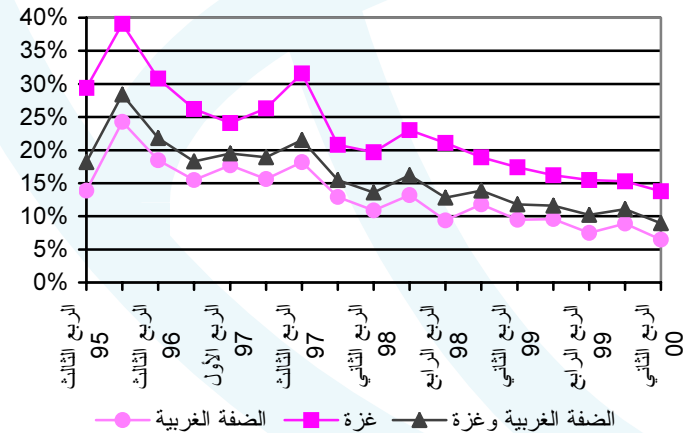
الضفة الغربية وغزة، مع أنه تحقق بعض الزيادة خلال السنوات الخمس الماضية. إن آخر الأرقام المتوفرة، التي تغطي الربع الثاني من العام ٢٠٠٠ تفيد بأن الزيادة كانت بنسبة ٤٢,٣ بالمائة مقارنة مع ٣٩ بالمائة في الربع الثالث من العام ١٩٩٥ مما يتوافق مع زيادة إضافية في القوى العاملة بـ ٥٤,٠٠٠ فرد.

الشكل ٢. الزيادة في القوى العاملة

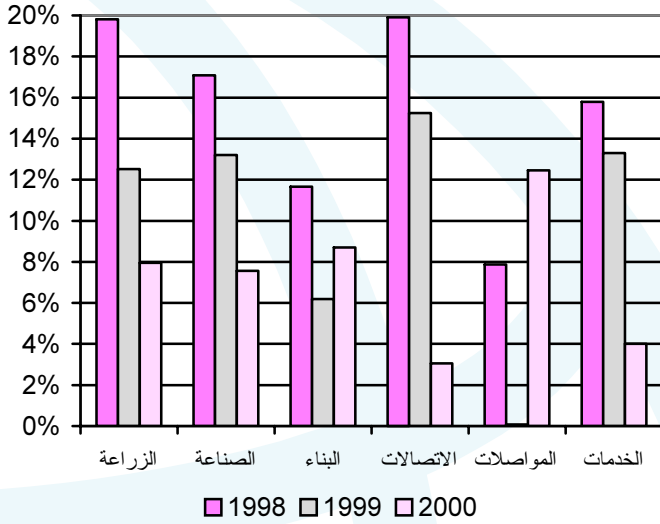


ومنذ العام ١٩٩٧، انخفضت البطالة بشكل ثابت، حيث تشير الأرقام الأخيرة التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي تغطي الربع الثاني من العام ٢٠٠٠، إلى أن معدل البطالة يصل إلى ٩,٠ بالمائة. أنظر الشكل ٣. إن نسبة البطالة في غزة هي الأعلى في غزة عما هو الحال في الضفة الغربية. وجرى تحسس اثر الإغلاقات في ١٩٩٦ و ١٩٩٥ بشكل أكبر في كلاً من غزة والضفة الغربية، مما يجد برهانه على سبيل المثال من خلال الزيادة الحادة في البطالة في الربع الثاني من العام ١٩٩٦. إن انخفاض البطالة هو نتاج الزيادة في التشغيل داخل الضفة الغربية وغزة - في كلا القطاعين العام والخاص - والزيادة في الحصول على عمل في إسرائيل.

الشكل ٣. مستوى البطالة



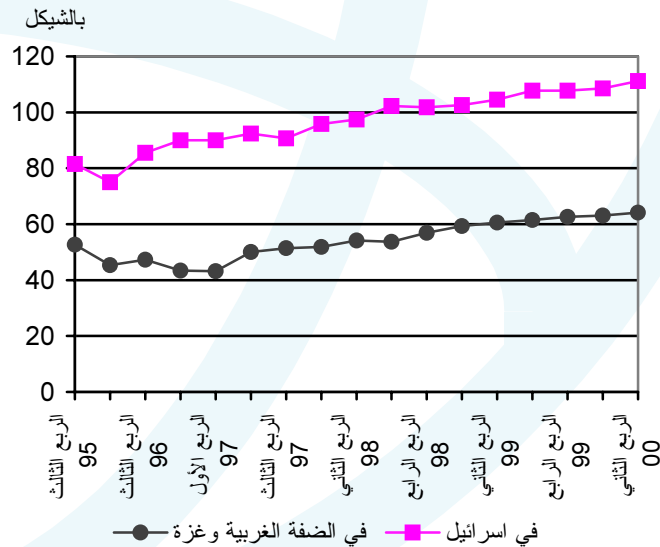
الشكل ٨. الزيادة السنوية في معدل الراتب اليومي



ملاحظة: إحصاءات العام ٢٠٠٠ تعود إلى أول ستة أشهر مقارنة مع الفترة ذاتها في العام ١٩٩٩.

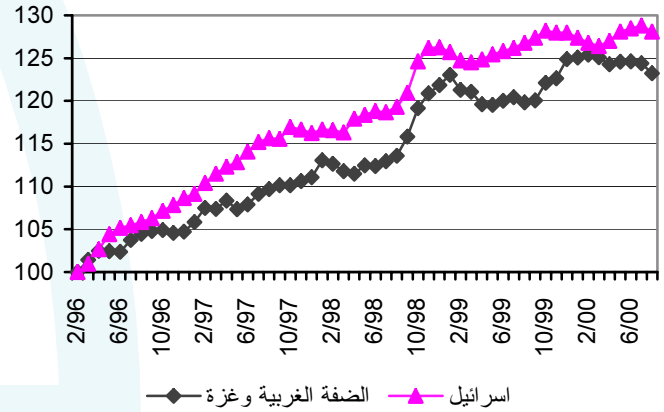
وشكلت الرواتب المرتفعة الحافز الرئيسي للعمال الفلسطينيين للسعي للعمل في إسرائيل. انظر الشكل رقم ٩. وفي المعدل، فإن الراتب اليومي لفلسطيني يعمل في إسرائيل هو تقريبا ٧٠ بالمائة أعلى مما يحصل عليه - غالبية الفلسطينيين العاملين في إسرائيل هم من الذكور - إذا ما احتار العمل في الضفة الغربية أو غزة. إن المكافأة على الرواتب في إسرائيل هي أكبر بشكل ملحوظ مع الأخذ بالاعتبار أن غالبية الفلسطينيين العاملين في إسرائيل هم من العمال غير المهرة الذين يعملون في الغالب في قطاع البناء. علما أن المكافأة استقرت بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

الشكل ٩. معدل الراتب اليومي للموظفين الفلسطينيين



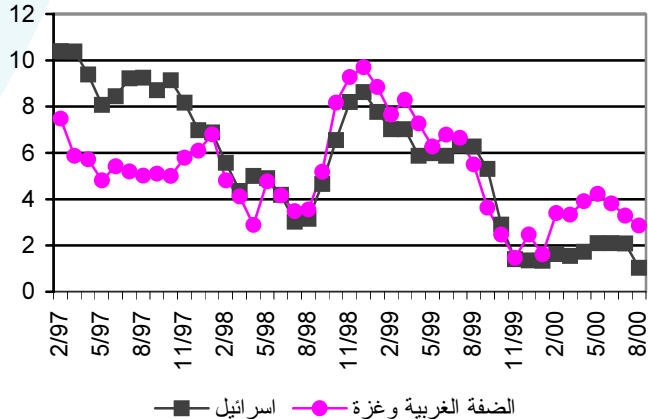
■ **الأسعار والرواتب:** إن الروابط الوثيقة ما بين الاقتصاديين الفلسطينيين والإسرائيلي قد انعكست في الحركات المتوازنة لأسعار المستهلك. انظر الشكل رقم ٦. إن المحتوى العالي للإنتاج والاستهلاك الفلسطيني، الصادر بشكل أساسي في إسرائيل، يعني أن السعر الإسرائيلي يتغير بسرعة ليغذي تطورات الأسعار في الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد استفاد الاقتصاد الفلسطيني من الإلتزام الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة من خلال تخفيض مستوى التضخم. فمن نسبة ١٠ الى ١٢ بالمائة في ١٩٩٤ - ١٩٩٦ انخفضت نسبة التضخم الى ٥,٥ بالمائة فقط في العام ١٩٩٩. وفي النصف الأول من العام ٢٠٠٠ كانت نسب التضخم أقل. وأشارت الأرقام الأخيرة بأن نسبة التضخم في آب كانت ٢,٩ بالمائة. انظر الشكل ٧.

الشكل ٦. مستوى اسعار المستهلك، شباط ١٩٩٦



في العام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ شهد المستخدمون الفلسطينيون زيادة كبيرة في الرواتب، لكن انخفضت معدلات النمو تحديدا في النصف الأول من العام ٢٠٠٠. وفي المعدل، ارتفعت الأجور اليومية بنسبة ٦,١ بالمائة خلال الأشهر الست الأولى من العام ٢٠٠٠ مقارنة مع الفترة ذاتها في السنة الأخيرة. ومع احتساب الزيادة المتزامنة في أسعار المستهلك بنسبة ٣,٤، فإن الرواتب الحقيقية ارتفعت باعتدال بنحو ٢,٤ بالمائة - أقل من نصف الزيادة في العام ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وتحديدا، فقد تحلقت الرواتب في قطاعات التجارة والخدمات. انظر الشكل رقم ٨.

الشكل ٧. مستوى التضخم



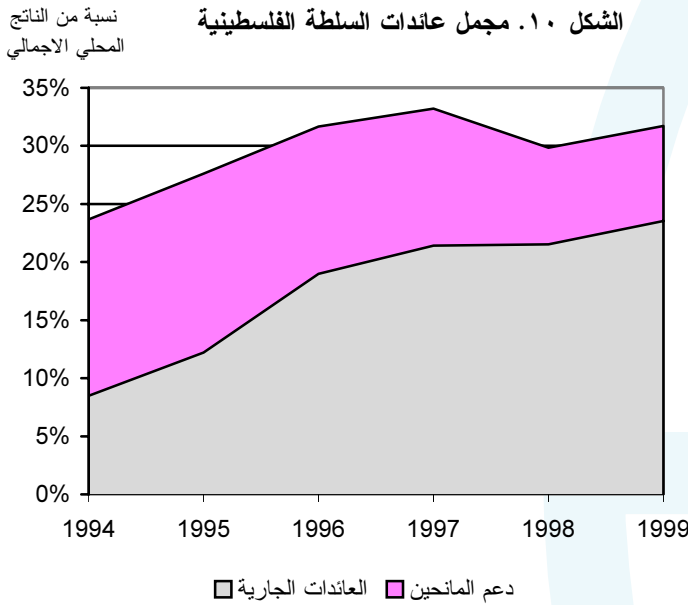
■ **الحسابات المالية:** إن الوضع المالي للسلطة الفلسطينية هش بصفة أساسية طالما أنه مضغوط من جانبيين: الإمكانية لزيادة إضافية محدودة في العوائد كما أنه من غير المرجح أن تلغى الضغوط على الإنفاق في المستقبل القريب. بعض الضغط على الإنفاق هو ابتلاء ذاتي بسبب التوظيف الحكومي غير المضبوط. كما أن التطور الديمغرافي سيزيد أيضا من الضغط على الإنفاق الحكومي، أي عبر التوسع الضروري في النظام التربوي.

في الحالة الراهنة، ستضعف القيود على حركة الأشخاص داخل الضفة الغربية وغزة من الوضع المالي بشكل أكبر، وذلك من خلال زيادة الصعوبة في جمع الضرائب.

ويفترض التحليل بأنه خلال الشهر ذاته فإن ما مجموعه ٢٥ بالمئة من التغيير في أسعار المستهلك الإسرائيلي ستعكس على أسعار المستهلك في الضفة الغربية وغزة.

إضافة إلى ذلك، فكما كان الوضع خلال فترات الإغلاق المشدد في العام ١٩٩٥ و١٩٩٦، يتوقع أن يكون هناك ضغط عام على السلطة الفلسطينية لتخفيف بعض الآثار المعاكسة من خلال توسيع التوظيف في القطاع العام. وبحسب التجربة خلال السنوات الأربع الماضية، فإنه من الصعب تبعا لذلك عكس توجهات توسيع جدول الرواتب الحكومي.

الشكل ١٠. مجمل عائدات السلطة الفلسطينية



والعامل الإضافي الذي يؤثر على الحسابات المالية هو قرار إسرائيل بإلغاء ضريبة الشراء عن مجموعة كبيرة من البضائع. ففي حين أن الآثار الاقتصادية لتقليص ضرائب الشراء ستكون بلا شكل مفيدة، إلا أن الأثر المباشر يتمثل بخسارة السلطة الفلسطينية للعائد. وقدرت وزارة المالية الخسارة بما يقارب من ٥٠ مليون دولار. ولم يجر تضمين العائد المتوقع من اتفاق بشأن ضريبة الشراء في موازنة العام ٢٠٠٠، لكن مع هذا يتوقع إن يكون هناك بعض العائد من هذا المصدر لصالح السلطة الفلسطينية.

لقد حظيت السلطة الفلسطينية بدعم هام من مجتمع المانحين الدوليين. وفي الفترة ما بين ١٩٩٤ - ١٩٩٩ أنفق ما يتراوح مجموعه من ٢,٨ بليون دولار أمريكي. ولقد خصصت الحصة الأكبر من إسهامات المانحين لإستثمار القطاع العام، ومن بينها فإن حصة تمويل المانحين كل عام منذ

عمليات مجموعة البنك الدولي

أ) إدارة صندوق التمويل متعدد الأطراف

■ **صندوق هولست (Holst):** حتى أيلول ٢٠٠٠، تلقى صندوق (هولست) تعهدات بقيمة ٢٦٩,٢ مليون دولار أمريكي من ٢٦ دولة مانحة، دفع منها ٢٦٩ مليون دولار أمريكي وقام البنك الدولي بصرف ٢٥٩ مليون دولار للسلطة الفلسطينية. ومن إجمالي المبلغ الذي تم إنفاقه، أعتد ما قيمته ٢١٣ مليون دولاراً أمريكياً لدعم الميزانية الجارية وتم تخصيص مبلغ ٤٦ مليون دولاراً أمريكياً لمشاريع خلق فرص العمل. ومنذ بداية طرح "برنامج خلق فرص العمل" في العام ١٩٩٦، تم الانتهاء مما يزيد عن ٧٠٠ مشروع صغير. ومن بين الفعاليات التي أجريت مؤخراً في إطار "برنامج خلق فرص العمل" باشتراك الحكومة الدائماً كية في برنامج التمويل، مشروع إعادة تأهيل المناطق الوسطى في قطاع غزة: البريج، الغازي والنصيرات. وطالما انه جرى الالتزام بجميع الأموال، سيستمر العمل على إنهاء المشروع وصرف المبالغ المتبقية خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٠. وعلى هذا، تم تمديد تاريخ إغلاق صندوق (هولست) إلى الربع الأول من العام ٢٠٠١..

■ صندوق الائتمان للمساعدة الفنية

(TATF): حتى أيلول عام ٢٠٠٠، تسلم صندوق الائتمان للمساعدة التقنية إسهامات المانحين البالغة ٤,٤ مليون دولاراً أمريكياً، صرف منها للسلطة الفلسطينية ما مجموعه ٢٠ مليون دولار. وتتلخص أهداف الصندوق بـ: أ) المساعدة في بناء المؤسسات الفلسطينية وتحسين القدرة الفلسطينية على الإدارة الذاتية؛ ب) تسهيل تنفيذ الاستثمارات في السلطات الفلسطينية؛ ج) مساعدة السلطات الفلسطينية على وضع سياسات وبرامج موحدة؛ د) وتقييم جدوى الاستثمارات العينية المقترحة على المدى البعيد؛ وهـ) تشجيع نمو القطاع الخاص. ويجري إدارة صندوق الائتمان للمساعدة التقنية بشكل مشترك ما بين المجلس الاقتصادي

الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار" (بكدار) والبنك الدولي.

ولقد باشر الصندوق مؤخراً بالعديد من الأنشطة الجديدة، ومن الأنشطة الجديدة في مرحلة التعاقد: (١) عقد التدريب على الوساطة المالية والبالغ قيمته ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي؛ (٢) مشروع بناء القدرات المؤسسية لمخيمات الشباب الصيفية - الميزانية المخصصة للمشروع هي ١٠٠,٠٠٠ دولار. (٣) مشروع تطوير خدمات الارصاد الجوية والمناخية حيث يبلغ مخصص هذا المشروع ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. (٤) عقد مشروع وزارة النقل المتعلق بترخيص المركبات والبالغ قيمته بـ ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي؛ (٥) نشر مرفق الدراسات التقنية والبالغ قيمته ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي؛ (٦) مركز تدريب تكنولوجيا المعلومات والبالغ قيمته ٩٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي. إن قيمة النشاط القائم في إطار صندوق الائتمان للمساعدة التقنية هو ٦,٧ مليون دولار أمريكي. وتجدد الإشارة إلى أن تاريخ إغلاق صندوق الائتمان للمساعدة الفنية هو ٣١ حزيران ٢٠٠٠.

ب) مشاريع الاستثمار:

لغاية أيلول ٢٠٠٠، فإن أمام مجموعة البنك الدولي ٢٦ مشروعاً قيد التنفيذ في حين جرى الانتهاء من ثلاثة مشاريع من خلال برامج: البنك الدولي ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (MIGA) التابعة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).

مشاريع البنك الدولي قيد التنفيذ:

■ **مشروع إعادة تأهيل قطاعي التعليم والصحة (EHRP):** (٢٠ مليون دولاراً أمريكياً من مؤسسة التنمية الدولية (IDA)، ٢٠ مليون دولاراً أمريكياً منحة من العربية السعودية، ٨,٦٥ مليون دولاراً أمريكياً في شكل ثلاث منح من الحكومة الإيطالية و٠,٤٠ مليون دولار منحة من استراليا). يسير المشروع ويتقدم بشكل مرض. وتم الالتزام بما قيمته ١٠٠٪ من التمويل

من مؤسسة التنمية الدولية، حيث تم إنفاق ما قيمته ٩٨٪. كما تم الإلتزام بما قيمته ٨٢٪ من التمويل السعودي الذي أنفق منه ٥٨٪. أما التمويل الإيطالي، فقد جرى الإلتزام بما قيمته ٥٤٪ وأنفق منه ٢٨٪، أما التمويل من الحكومة الأسترالية، فقد جرى الإلتزام بما قيمته ١٠٠٪ منه وأنفق بالكامل. ويجري تطبيق المشروع من خلال المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار" (بكدار) ووزارة الصحة ووزارة التربية.

البند الصحي: من خلال التمويل المقدم من وكالة التنمية الدولية (IDA) في غزة، انتهت أعمال البناء والتأثيث في العيادات العشر في غزة، كما جهزت ببرامج الحاسوب. ومن خلال المنحة المقدمة من السعودية للضفة الغربية، انتهى العمل في بناء وتأثيث وتجهيز عيادة واحدة في الضفة الغربية. كما يتقدم العمل في مجال توسيع مستشفى رفديا ومستشفى يطا. أما في غزة، فقد تم الانتهاء من بناء وتأثيث وتجهيز ثلاث عيادات. في حين يتقدم العمل بشكل جيد في بناء مستشفى شعبي واحد وقسم تابع لوزارة الصحة. كما تم منح عقود توريد المعدات للمستشفى. وفي إطار المنحة الإيطالية لغزة، قامت الوزارة بمراجعة المسودة النهائية للخطة المركزية الاستطلاعية الخاصة بمستشفى النصر في خان يونس. وسيتم قريباً المباشرة بإعادة تأهيل المستشفى الحالي إضافة إلى نظام الصرف الصحي الراهن وبناء ممر يصل ما بين المستشفى القديم والجديد.

البند التربوي: من خلال التمويل المقدم من (IDA) لغزة، تم الانتهاء من بناء ١١ مدرسة جديدة وتوسيع وتأثيث ١١ مدرسة قائمة. ومن خلال المنحة المقدمة من العربية السعودية للضفة الغربية، تم الانتهاء من بناء وتأثيث ثماني مدارس. في حين طرحت المناقصات للمدارس الجديدة الثلاث. وفي غزة، انتهى العمل في بناء وتأثيث الثلاث مدارس التي خطط لها هناك، كما انتهى العمل في بناء مدرستين جديدتين. ومن خلال المنحة الأولى المقدمة من إيطاليا للضفة الغربية، انتهى العمل في المدارس الست التي خطط لها

وغزة، في حين أن الخطة المتعلقة ببلدية رفح ما زالت في طور الإرساء. كما أنه في طور إعداد طلب المشروع بالنسبة لبلديات جنين و نابلس. وتم الانتهاء من الدراسات التشخيصية الخاصة ببلديات رفح و جنين. ولقد طرح عطاء إعادة بناء وتعزيز وحدة بناء القدرات في وزارة الحكم المحلي. كما تم منح عقد عطاء نظام معلومات إدارة العوائد للبلديات في الضفة الغربية وغزة حيث انه في طور التنفيذ. وجاري تنفيذ نظام المعلومات الجغرافية الخاص ببلدية غزة في حين انه قيد إعداد طلب المشروع في كل من بلديات الخليل و نابلس. وأنجز مركز كمبيوتر حديث وشبكة الإنترنت في بلدية غزة، أما في جنين فهو في مرحلة التنفيذ، أما في رفح، فهو في مرحلة الطرح للعطاء.

■ **مشروع تطوير البنية التحتية للبلديات الثاني (MIDP II):** (تبلغ تكلفة المشروع الإجمالية ٢٦ مليون دولاراً أمريكياً منها ٧,٥ مليون دولاراً أمريكياً من مؤسسة التنمية الدولية، ٥,٠ ملايين دولاراً أمريكياً من المملكة العربية السعودية). أقر هذا المشروع من قبل البنك الدولي في ٢٠ حزيران ٢٠٠٠ ويتوقع يدخل حيز التنفيذ في تشرين أول ٢٠٠٠. الهدف الأساسي من مشروع تطوير البنية التحتية للبلديات الثاني هو تحسين خدمات البنية التحتية (الطرق، المياه والمجاري) وبضمنها القطاع ذات الأولوية العالية في شبكة الطرق المناطقية وإعادة تأهيل شبكات المياه في القرى والبلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يرمي المشروع إلى مساعدة وزارة الأشغال العامة على إنشاء نظام إدارة صيانة شبكة الطرق وذلك للمرة الأولى في مناطق السلطة الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، سيستمر المشروع في توفير الدعم لوزارة الحكم المحلي لإنشاء نظام محاسبي وإصلاحات مؤسساتية. كما سيوسع بند بناء القدرات للمشروع الأول لتطوير البنية التحتية للبلديات، ليشمل ست بلديات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة وبضمنها جباليا و خان يونس في غزة؛ طولكرم، أريحا، ترقوميا والرام في الضفة الغربية. ويعمل هذا البند الفرعي على توفير الدعم لتحسين الاستثمار البلدي وتطوير البرمجة. وستقوم كل

التقنية لتشجيع ترشيد استخدام الأدوية وتحسين كلاً من النوعية وضبط المصاريف بحسب شروط التعاقدات مع المزودين الدوليين لهذه الخدمات. كما سيتضمن مشروع تحسين النوعية تطوير العيادات ومواصفات خدمات الرعاية الصحية الأولية. هذا، وتقوم وزارة الصحة بتنفيذ هذا المشروع.

■ **مشروع تطوير البنية التحتية للبلديات (MIDP):** (٤٠ مليون دولاراً أمريكياً كقرض من البنك الدولي، ١,٧٤ مليون دولاراً أمريكياً من اليونان وحوالي ٣,٦٧ مليون يورو من إيطاليا). يهدف هذا المشروع إلى إعادة تأهيل شبكات وأنظمة البنية التحتية ذات الأولوية للبلديات في الضفة الغربية وغزة، من خلال العمل المباشر مع خمس بلديات مختارة في الضفة الغربية وغزة (غزة، نابلس، الخليل، رفح و جنين) ووزارة الحكم المحلي ووزارة الأشغال العامة وسلطة المياه الفلسطينية و(بكدار). أما المؤسسات التي ستعمل على تنفيذ المشروع، فهي: وزارة الحكم المحلي و بكدار ووزارة الأشغال العامة وسلطة المياه الفلسطينية. ويجري التركيز على المباشرة بالإصلاح المؤسساتي وبناء القدرات الإدارية على مستوى الحكم المحلي. لغاية الآن، تم الالتزام بما نسبته ٨٥ بالمائة من التمويل المرصود لـ ٢٤٧ مشروعاً فرعياً عينياً، بما فيها ١٦٦ مشروعاً صغيراً. وتم إنهاء ما مجموعه ٢٣٤ مشروعاً فرعياً عينياً وبضمنها ١٦٥ مشروعاً صغيراً. وقد تم أخذ مليون دولاراً أمريكياً للأعمال التحضيرية لمشروع بيت لحم ٢٠٠٠. ولغاية الآن، تم تعبئة حوالي ٢٢٠ كلم من الشوارع وتمديد ما يتراوح من ١٠٠ كلم من أنابيب المياه والمجاري. كما انتهى العمل في رفع مستوى ثلاث مناطق مجاورة لمدينة غزة. والعمل جاري حالياً على جميع المكونات الأخرى بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي والبلديات المختارة الأخرى في مجال بناء القدرات. كما جرى التوقيع على اتفاق إقامة نظام موحد للمحاسبة في ١٣ بلدية كما تم تسليم برامج الحاسوب. وجاري الإعداد لتطبيق هذا النظام. كما انتهى العمل من خطة استثمارية مدتها ثلاث سنوات لكل من بلديات الخليل

إضافة إلى وحدة صحية واحدة. هذا، وانتهى مركز تطوير المناهج التابع لوزارة التربية والتعليم من العمل على تطوير المناهج الدراسية. وفي إطار المنحة الإيطالية الثانية في الضفة الغربية، يجري العمل بشكل جيد في بناء أربع مدارس وثلاثة مراكز مجتمعية. كما تم توريد الأثاث والكتب ومعدات المختبر. ومن خلال المنحة الإستراتيجية، فرغ من مهام تعزيز: صنع القرارات وقدرات التخطيط والبحث في وزارة التربية والتعليم، إضافة إلى إقامة قاعدة معلومات للخرائط في المدارس ونظام برامج للصيانة في الوزارة.

■ **مشروع تطوير النظام الصحي (HSDP):** (٧,٩ مليون دولاراً أمريكياً كقرض من البنك الدولي). تتلخص الأهداف التنموية للمشروع في تحسين القدرة على الإدارة في وزارة الصحة وتحسين الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية ذات النوعية العالية التي يمكن تحملها بخاصة في المناطق الريفية والمناطق التي تحظى بخدمات قليلة. وتشكل مكونات المشروع من البنود التالية:

البند الأول: سيقوم ب(أ): تطوير المواصفات العملية لمرافق الرعاية الأولية (المستوى الثاني)؛ (عيادات صغيرة يمكنها تقديم الاحتياجات الأساسية لحوالي ٨,٠٠٠ الى ١٢,٠٠٠ فرداً) ب) بناء قدرات وزارة الصحة على تخطيط وتصميم عيادات الرعاية الأولية؛ وج) استبدال حوالي ٤٠ مرفقاً للرعاية الصحية الأولية دون مستوى المواصفات وبضمنها المعدات والأثاث، بعيادات تمتاز بمواصفات نوعية.

البند الثاني: سيقوم بإنشاء مركز معلومات صحي لدعم وصيانة عمل نظام إدارة المعلومات التابع لوزارة الصحة الفلسطينية وتوفير المساعدة الفنية لتطوير نظام معلومات أساسي خاص بالعيادات ونظام معلومات تأمين موحد. كما سيوفر نظام المعلومات الخاص بالعيادات أدوات المراقبة على أنشطة برنامج تحسين النوعية التي تحظى بالدعم من البند الثالث.

البند الثالث: سيوسع نطاق مشاريع المعلومات النوعية حتى يتسنى إنشاء مواصفات نوعية وادراج اجراءات تحسين النوعية لأولويات المختارة للتدخل الصحي. وأيضاً سيجري تقديم المساعدة

من وزارة الأشغال العامة ووزارة الحكم المحلي وسلطة المياه الفلسطينية على تنفيذ هذا المشروع.

■ **مشروع خدمات المياه والصرف الصحي في غزة: (GWSSP):** (٢٥ مليون دولاراً أمريكياً قرض من البنك الدولي، ٥٠ مليون دولاراً أمريكياً على شكل تمويل مواز من بنك الاستثمار الأوروبي/الاتحاد الأوروبي). يتكون المشروع من: (أ) توفير مشغل دولي (Lyonnaise des Eaux)، الخليب والعلمي (LEKA) من خلال عقد لإدارة المشروع مدته أربعة أعوام لتنفيذ برنامج تحسين الخدمات، (ب) توفير أموال الاستثمار التشغيلية للمشغل في العقد الإداري، والتي تعتبر ضرورية لتمويل: البضائع، المعدات، الأشغال والخدمات الضرورية لتحسين الخدمات ولتحقيق الأداء المنشود. (ج) توفير المساعدة التقنية لتعزيز سلطة المياه الفلسطينية التي أنشئت حديثاً لدعم تنفيذ المشروع والرقابة عليه وتوفير مدققي حسابات مستقلين لمراقبة الأداء المالي والفني للمشغل. وتقوم سلطة المياه الفلسطينية بتنفيذ هذا المشروع. وبعد ما يقارب من أربعة أعوام من تطبيق المشروع الذي اشرف على تدقيقه مدقق مستقل، فإن أهم الإنجازات التي تحققت فهي: مسح أكثر من ١٢٠٠ كلم من الأنابيب لفحص تسرب المياه. وتم تحديد ١٦٠٠٠ اتصالاً غير قانونياً بالشبكة، وجرى استبدال ٢٢٠٠٠ اتصالاً، وتم إصلاح أكثر من ٢٠٠٠٠ متراً من الشبكة فيما استبدل ما مجموعه ٣٠٠٠٠ اتصالاً. وتم تخفيض نسبة الفاقد من المياه من ٤٨٪ إلى ٣٠٪. كما أنه بالإمكان الاعتماد على المصادر غير الملوثة (٩٦٪ من عينات المياه مزودة بمادة الكلورين). كما بدء بالعمل على خلق الهوية القانونية لمرفق المياه الساحلي في غزة وذلك منذ كانون ثاني ١٩٩٩. يبلغ حجم الإنفاق حوالي ٢٣,٤ مليون دولاراً أمريكياً في حين بلغت الالتزامات ما قيمته ٢٤,٨ مليون دولاراً أمريكياً لتمثل بذلك حوالي ٩٩٪ من إجمالي القرض.

■ **مشروع تحسين خدمات المياه والصرف الصحي للمنطقة الجنوبية (SAWSIP):** (٢١ مليون دولاراً أمريكياً من البنك الدولي و ٣٠

مليون يورو في شكل تمويل مواز من بنك الاستثمار الأوروبي). يتكون المشروع من: (أ) توفير مشغل دولي (General des Eaux)، الخليب & علمي (GEKA) من خلال عقد إدارة يركز على الأداء مدته أربع سنوات وذلك بغية تنفيذ برنامج تحسين الخدمات لمحافظة: بيت لحم والخليل في الضفة الغربية؛ (ب) توفير تمويل استثماري تشغيلي للمشغل المشمول في عقد الإدارة، وتمويل العمليات المالية الضرورية ونفقات الصيانة غير المغطاة من خلال العوائد المجبة والمطلوبة لتحقيق أهداف الأداء السنوية في عقد الإدارة؛ (ج) توفير التمويل من صندوق الاستثمار الأوروبي لتمويل تصميم وتنفيذ والإشراف على التحسينات الرأسمالية مثل إعادة تأهيل الشبكة وتحسين تزويد خدمات المياه، الموزعات الرئيسية، أنظمة توزيع إعادة بناء وتأهيل إضافة إلى الاستثمار في تزويد المياه للمناطق الريفية؛ (د) تزويد المساعدة التقنية لدعم تعزيز القدرة المؤسسية لسلطة المياه الفلسطينية و WSSA لدعم التنفيذ والمراقبة على المشروع وتوفير مدققين مستقلين لمراقبة أداء المشغل المالي والفني. الجهة المنفذة للمشروع هي سلطة المياه الفلسطينية. وما زال الوقت مبكراً للحديث عن إنجازات المنفذ. إلا أن البيانات غير المدققة تشير إلى أن هناك تقدماً. على سبيل المثال، تم ضبط حوالي ٤٠٠ اتصالاً غير مسجلاً في منطقة بيت لحم. وتجري العديد من المسوح والاجراءات لتحديد واصلاح الضعف في أنظمة المياه القائمة وأنظمة الصرف الصحي. وبلغت النفقات منذ ٣٠ حزيران ٢٠٠٠ حوالي ٢,٦ مليون دولاراً أمريكياً في حين أن مجمل الالتزامات بلغت حوالي ٥,١ مليون دولاراً أمريكياً لتمثل ٢٤٪ من مجمل قيمة القرض. ويتوقع أن ترتفع الالتزامات بشكل كبير خلال الأشهر القليلة القادمة مع نفقات ملائمة في وقت يتوقع من المشغل أن يفرج عن ٥,٠ مليون دولار أمريكي قيمة العقود التي سيجري تمويلها من القرض.

■ **مشروع التنمية المجتمعية الثاني (CDP II):** إن النجاح الذي حققه مشروع التطوير المجتمعي الأول قد قاد السلطة الفلسطينية

إلى طلب مشروع متابعة. مشروع التنمية المجتمعية الثاني هو قيد التنفيذ منذ حزيران ١٩٩٩ ويجري تمويله من خلال البنك الدولي (٨ ملايين دولاراً أمريكياً)، كما أن أوبك تمويل (٨ ملايين دولاراً أمريكياً) في حين مول بنك الاستثمار الأوروبي مبلغ (١٠ ملايين يورو). وحالياً هناك أكثر من ٦٥ مشروعاً تركز على إعادة تأهيل البنية التحتية في العديد من القرى والبلديات الصغيرة والتي هي قيد المراحل المختلفة من التنفيذ. وتتضمن قائمة المشاريع إعادة تأهيل الطرق، العيادات، المدارس وتزويد المياه وشبكات الصرف الصحي. إضافة إلى ذلك، فإن المشروع الجديد يهتم كثيراً باستهداف الفقراء والتجمعات المهمشة وذلك من خلال مشاريع التمويل في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد جرى الالتزام بمعظم التمويل من جانب البنك الدولي وأوبك. هذا، ويتوقع أن يجري مراجعة نصف فصلية للمشروع في كانون ثاني ٢٠٠١.

■ **مشروع التطوير القانوني (LDP):** (٥,٥ مليون دولاراً أمريكياً من البنك الدولي، وتمويل موازي قيمته مليون دولاراً أمريكياً من المملكة المتحدة لغرض إعداد المسودات للتشريع). يعتبر المشروع نقطة الانطلاق لعملية طويلة المدى تهدف إلى مساعدة السلطة الفلسطينية على تحديث التشريعات القائمة وخلق التجانس فيما بينها، إضافة إلى إنشاء الإطار القانوني الملائم لدعم اقتصاد السوق الحديث وتشجيع نمو القطاع الخاص. كما يدعم المشروع تدريب القضاة وموظفي المحاكم بهدف زيادة الكفاءة والشفافية للعملية القضائية. علماً أن المشروع يتقدم بشكل جيد. وكجزء من البرنامج الكلي للتطوير القانوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، يجري التخطيط لبناء قاعتين للمحاكم، واحدة في الضفة الغربية وواحدة في غزة بتمويل من المملكة العربية السعودية.

■ **البرنامج المهني للمغتربين الفلسطينيين (PEPP):** (ثلاثة ملايين دولاراً أمريكياً كقرض من البنك الدولي، ٠,٣ مليون دولاراً أمريكياً من هولندا). يدعم "البرنامج المهني

إطار مخطط المنح التنموية (الدفعة الأولى والثانية والثالثة). وجرى إنفاق ٨٨,٢٪ من التمويل المخصص للدورتين الأوليتين، حيث جرى إنهاء ٢٦ من مجموع ٣٩ مشروعاً فرعياً من مولت في إطار الدورة الأولى من المنح التنموية (أنفق ٩٦,٤٪ من مخصصات الدورة). وفي ٣١ تموز ٢٠٠٠ تم تقديم المنح في إطار الدورة الثالثة من رزم المنح بقيمة كلية تبلغ ٢,٢ مليون دولاراً أمريكياً، حيث تم إنفاق ٢١٪ منها حتى تاريخه. كما أن الدورة الأولى من رزم المنح التي يديرها سبعة مدراء (أي المنظمات غير الحكومية التي تعمل كآلية مظلة لبناء قدرات المنظمات الأصغر التي ستكون مسؤولة عن تقديم الخدمات) تسير بشكل جيد حيث أنهم يقومون بتقديم ٣,٥ مليون دولاراً أمريكياً على شكل منح لمنظمات مجتمعية صغيرة بقيمة قصوى تبلغ ٢٥,٠٠٠ دولاراً أمريكياً (انفق ٤٠٪ من مخصصات الدورة). كما سيجري تقديم منحتين بحثيتين إضافيتين لتقدير فاعلية مخطط رزم المنح في الوصول إلى الفقراء والمهمشين، فيما سيحدد البحث الثاني مدى نوعية برامج بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وغزة إضافة إلى الاحتياجات الحالية. أما الدراسة الثانية، فيتم تكليفها للتخصيص للمرحلة الثانية من المشروع (انظر أدناه). وفي نهاية تشرين أول ٢٠٠٠، فإن مستوى الإنفاق على جميع الدورات مجتمعة سيصل ٦,٣ مليون دولاراً أمريكياً أي ٥٨٪ من الـ ١٠,٨ مليون دولاراً أمريكياً التي تم الالتزام بها للتنمية ورزم المنح في إطار المشروع. وبالنظر إلى نجاح المشروع الحالي، هناك حاجة متواصلة لدعم المنظمات غير الحكومية بغرض تحصينها وإتاحة الفرص لتعزيز مساهمة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية من خلال الدعم الفني الإضافي والتمويل، قرر البنك القيام بمرحلة ثانية من مشروع المنظمات غير الحكومية. ويتوقع أن يستمر البنك في تمويل المشروع إلى حد ٧ مليون دولاراً أمريكياً في حين أنه سيسعى للحصول على ١٠ مليون دولاراً أمريكياً في شكل تمويل مشترك. وهناك تحضيرات للمشروع الثاني للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية كما أن المشروع سيعرض على مجلس إدارة البنك الدولي في نيسان ٢٠٠١.

ذلك، فهو يراقب خدمات استحقاقات الدين الحكومي ويراجع موازنات ومواقف مختلف الصناديق / الحسابات ويعمل مع أقسام الموازنة والمحاسبة والخزانة المركزية في وزارة المالية للتأكد بأن هناك أموال كافية متوفرة لدفع الاستحقاقات كاملة وفي أوقاتها. كما أنه مسؤول عن تحديد الاحتياجات لتدريب طاقم القسم وتعزيز قدرته من خلال التدريب وإدراج تقنيات جديدة والتكنولوجيا في توثيق العمل ورفع التقارير بشأن معلومات المحاسبة. وأخيراً، فإنه مسؤول عن تحليل ووضع توصيات بشأن المقترحات البديلة للقروض الخارجية والضمانات.

* * *

الدكتور محمد عيسى، مغترب فلسطيني من فرنسا، حيث انه يعمل مع وزارة الصحة منذ نيسان ٢٠٠٠ وذلك تحت إشراف البرنامج المهني للمغتربين الفلسطينيين.

الدكتور عيسى هو اختصاصي الكلى في مستشفى عالية في الخليل. وتتضمن مسؤولياته: (أ) تقديم تقدير باحتياجات المستشفى، (ب) رفع مستوى بنية وعمل المراكز الخمس لغسل الكلى في غزة والضفة الغربية، (ج) المساعدة في تطوير مركزين لغسل الكلى للأطفال، (د) التدريب ومواصلة التعليم الصحي في مجال تخصص الكلى في فلسطين، (هـ) تطوير القدرة المحلية على تحضير المرضى لزراعة الكلى، وبضمنها تطوير نظام متابعة للمرضى الذين جرت لهم عمليات زرع كلى، (و) المساعدة في تطوير نظام فعال للتوثيق الطبي في مجال اختصاص الكلى، (ز) المساعدة في تطوير مكتبة حديثة للخدمات المتعلقة باختصاص الكلى في فلسطين.

■ مشروع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية (NGO): (١٠ مليون دولاراً أمريكياً منحة من البنك الدولي و٤,٥ مليون دولاراً أمريكياً في شكل تمويل مشترك من العربية السعودية وإيطاليا). يقوم بإدارته "مشروع إدارة المؤسسات" (PMO) واتحاد مؤسسة التعاون. يتكون المشروع من ١٠٥ مشاريع فرعية، في

للمغتربين الفلسطينيين"، تجنيد المغتربين الفلسطينيين لشغل مناصب إدارية وتقنية رفيعة في مؤسسات السلطة كإجراء للبناء المؤسساتي. ومنذ البدء بالمشروع في أواخر ١٩٩٧، تم بنجاح تجنيد ستة عشر شخصاً لشغل وظائف في عشر وزارات ومؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية وبضمنها وزارات: التجارة والزراعة، التعليم، المالية، الصحة، الإسكان، سلطة البث الفلسطينية، سلطة النقد، خدمة الاستعلامات الحكومية ولجنة بيت لحم ٢٠٠٠. وقد جرى تحديد أشخاص للعديد من الشواغر الأخرى، إلا أن توظيفهم لم يتم. علماً أن التطورات السياسية الراهنة تؤثر بشكل جدي على قدرة المشاركين الحاليين في البرنامج في مواصلة عملهم بكفاءة كما أنها قادت ببعض الآخر على تجنب البدء بعملهم إلى حين استقرار الأوضاع ووضوح المستقبل.

نبذة تاريخية عن المغتربين الفلسطينيين الذين تم توظيفهم في إطار البرنامج المهني للمغتربين الفلسطينيين

السيد فاروق العسلي وهو فلسطيني مغترب من استراليا يعمل مع وزارة المالية منذ كانون أول ١٩٩٩، تحت إشراف البرنامج المهني للمغتربين الفلسطينيين.

السيد العسلي هو حالياً مدير قسم إدارة الديون في وزارة المالية في غزة. ومن خلال هذا المنصب، فهو مسؤول عن تصميم وبناء وإدارة نظام لتسجيل ومراقبة جميع ديون وزارة ومؤسسات السلطة الفلسطينية المرتبطة بالمشاريع التي يقوم المانحون بتمويلها.

إن مسؤولياته الأساسية هو القيام بإجراء منهجي للحصول على المدخلات الحالية والحصول على آخر المعلومات بصفة مستمرة من مختلف وزارات ومؤسسات السلطة الفلسطينية المتعلقة بديونها وعقودها، إضافة إلى ضمان تصميم نظام يركز على الحاسوب لتحديد وتسجيل ومراقبة جميع الديون المحلية والأجنبية التي اتفق عليها ما بين أي وزارة أو مؤسسة تابعة للسلطة الفلسطينية مع القطاع الخاص أو المقرضين الرسميين والمانحين. إضافة إلى

أساسي أثر التعويض عن الماخين الآخرين (كما مشار أعلاه). ويتوقع الالتزام بالكامل بهذه الموازنات مع شهر تشرين ثان ٢٠٠٠ وأن جميع الأعمال ستنتهي في آذار ٢٠٠١، (٢ المياه: هنا انتهى من ١٠٠٪ من العمل في البنود المتعلقة (مؤسسة التنمية الدولية)، (٣ التراث الثقافي: انتهى العمل حالياً في ثلاثة من الأربعة مشاريع فرعية. وقد تم تأجيل المشروع الرابع إلى حين الحصول على إيضاح بشأن توفر التمويل المشترك الأسترالي.

الخطة التجارية الجديدة لمشروع بيت لحم ٢٠٠٠: تم إعداد ومراجعة خطة عمل تجارية. هذه الخطة المراجعة توفر القاعدة لعمل سلطة بيت لحم ٢٠٠٠ خلال الفترة المتبقية من المشروع.

بناء القدرات البلدية: بعد القليل من التأخير، جرى بعض التقدم. وتم عقد ورشة عمل حول التنفيذ في آب ٢٠٠٠. وحالياً يجري النقاش مع البلديات في منطقة بيت لحم لمساعدتهم على إقامة مجموعات العمل الضرورية حتى يتسنى تطوير برنامج للاستثمار مدته ثلاث سنوات.

تجديد التراث الثقافي: تم تحقيق بعض التقدم، ولربما كان مرد ذلك لبعض الضعف في وزارة السياحة والآثار التي تشترك في المسؤولية في التطبيق. وقد عقد ورشة عمل حول التطبيق في آب ٢٠٠٠. وخلال تلك الورشة، تم الاتفاق على أن وزارة واحدة يجب أن تأخذ زمام المبادرة في حين أنه سيتم الحصول على المساعدة الإدارية من اليونسكو.

مشروع الإدارة والاستثمار لقطاع الكهرباء (ESMP): (١٥ مليون دولاراً أمريكياً من البنك الدولي، ٣٨ مليون دولاراً أمريكياً من صندوق الاستثمار الأوروبي، ٣٥ مليون دولاراً أمريكياً من إيطاليا وثلاثة ملايين دولاراً أمريكياً سيجري تمويلها من المستفيدين). إن هدف هذا المشروع الذي تبلغ قيمته ٩١ مليون دولاراً أمريكياً يتخلص بإعادة تأهيل أنظمة توزيع الطاقة في المناطق الوسطى والجنوبية من الضفة الغربية، وإلى

مشروع بيت لحم ٢٠٠٠: (٢٥ مليون دولاراً أمريكياً من مؤسسة التنمية الدولية (IDA)، ١ مليون دولاراً أمريكياً منحة من النرويج و٢ مليون دولاراً أمريكياً منحة من إيطاليا). وقامت مؤسسة التنمية الدولية بالالتزام بما نسبته ٦٦٪ من المبلغ وتم إنفاق ما نسبته ٦٦٪ منه. أما التمويل من النرويج فقد التزم بـ ١٠٠٪ منه وتم إنفاق ٨٨٪ منه. أما التمويل الإيطالي فالتزم بـ ١٠٠٪ منه وانفق ٨٢٪. وجاري تنفيذ هذا المشروع من جانب سلطة مشروع بيت لحم ٢٠٠٠ ووزارة الحكم المحلي ووزارة السياحة والآثار ووزارة الثقافة.

دعم الاحتفالات: لقد تماسكت سلطة بيت لحم ٢٠٠٠ بشكل فاعل تحت قيادة الدكتور نبيل قسيس حيث أنها تعمل بشكل جيد. غير أن الإشراف والتسويق وقسم القطاع الخاص لم يجر ردها بالطواقم بشكل فاعل حيث أنه ليس هناك الكثير من الإنجاز هنا. ورغم ما ورد أعلاه، إلا ان الاحتفالات قد بلغت ذروتها بشكل فاعل. ورغم هذه النواقص في الطاقات والخطط الأولية كما ذكر أعلاه، إلا أن الاحتفالات كانت ناجحة. وباستعادة الأحداث، فقد يبدو أن التوقعات الأولية كانت عالية جداً وأنه في تلك الظروف كان الإنجاز ضروري ويأمل به مواصلة الاستمرار وأن يكون أكثر تواصلًا. وحالياً، تبذل الجهود لتعزيز هذه الإنجازات من خلال: (١) مأسسة العناصر الأساسية لأحداث البرنامج على قاعدة سنوية، (٢) تجديد القطاع الخاص لتعزيز البناء على التحسينات التي جرى تحقيقها، (٣) والعمل على برنامج تسويق واقعي وذلك من خلال التنسيق مع وزارة السياحة.

سير أعمال البنى التحتية: (١) الطرق: انتهى العمل في ١٠٠٪ من البنود التي خططتها مؤسسة التنمية الدولية. فقد انتهى العمل على طريق اراطاس الذي يجري تمويله بشكل مشترك مع الحكومة الإيطالية. كما أنجز مشروع حقل الرعاة الذي يجري تمويله بشكل مشترك مع النرويج مع بقاء بعض العمل الصغير الذي سيجري القيام به من خلال ما تبقى من ميزانية. إن الميزانيات المتبقية من مؤسسة التنمية الدولية مردها بشكل

ومن خلال البناء على دروس تقديم الخدمات في إطار المشروع الحالي، ستقوم المرحلة الثانية بالتركيز أكثر على تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية والاعتماد المهني للقطاع من خلال إتاحة الفرص لمؤسسة مهنية تطوعية في القطاع ومع السلطة الفلسطينية.

صندوق ضمان الاستثمار (MIGA): (١٠ مليون دولاراً أمريكياً من السلطة الفلسطينية من خلال قرض من البنك الدولي و١١ مليون دولاراً أمريكياً من بنك الاستثمار الأوروبي واليابان). يوفر هذا التمويل الذي تشرف عليه صندوق ضمان الاستثمار الضمانات على شكل تأمين ضد المخاطر السياسية للإستثمارات الخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبحسب شروط الصندوق فإنه بإمكان كلا من: المستثمرين من مواطني الدول، أو الشركات المشاركة، أو أي دولة عضو في "صندوق ضمان الاستثمار" أو السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الحصول على الضمانات شريطة أن يكون الاستثمار من خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. وحالياً، يمتلك الصندوق القدرة على إصدار ضمانات تصل إلى حد ٥ ملايين دولاراً أمريكياً لكل مشروع. وإذا ما تطلب المشروع قدرة تأمينية أكبر عند طلب المشرفين على المشروع، فسيبحث "صندوق ضمان الاستثمار" إمكانية الحصول على إعادة تأمين أو التأمين المشترك ما بين المؤمنين من القطاعين العام والخاص، وذلك في إطار برنامج تعاوني للتأمين تابع لـ "صندوق ضمان الاستثمار". وخلال العام المالي ١٩٩٩، قام "صندوق ضمان الاستثمار" بإصدار أول عقد للضمانات بالإناابة عن صندوق الإئتمان بلغت قيمته خمسة ملايين دولاراً وذلك لصالح إحدى الشركات البريطانية وهي شركة (فونيكس) المساهمة الدولية. ولقد تضمن المشروع، إقامة مركز ثقافي للسياح وللزوار من رجال الأعمال. يضاف إلى ذلك أنه منذ إقامة الصندوق، تم تقديم نحو ٢٠ طلباً قيمتها ٤٠٠ مليون دولاراً أمريكياً في شكل استثمار في: البنية التحتية، التصنيع، العقارات، وخدمات الخدمات والسياحة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

قيمة الإلتزامات وصرف الأموال على المشاريع

النفقات من خلال مشاريع البنك الدولي (مليون دولار) - لغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٠					
اسم المشروع	تمويل البنك الدولي	تمويل الجهات المانحة	صرف البنك الدولي	صرف الجهات المانحة	مجموع المصروفات
إعادة تأهيل قطاعي التعليم والصحة	٢٠,٠٠	٢٩,١٠	٢٠,٠٠	١٦,٨٦	٣٦,٨٦
تطوير البنية التحتية للبلديات	٤٠,٠٠	٥,٤١	٣٥,٠٠	٢,٩٢	٣٧,٩٢
خدمات المياه والصرف الصحي / غزة	٢٥,٠٠	٠,٠٠	٢٣,٤٨	٠,٠٠	٢٣,٤٨
الأعمال الصغيرة الريفية الإسكان	٥,٠٠	٠,٠٠	٢,٢٦	٠,٠٠	٢,٢٦
الإسكان	٢٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٧٠	٠,٠٠	٠,٧٠
التطوير القانوني	٥,٥٠	١٥,٠٠	٢,١١	٠,٠٠	٢,١١
البرنامج المهني للمغتربين الفلسطينيين	٣,٠٠	٠,٣٢	١,٠١	٠,٣٢	١,٣٣
المنظمات الأهلية	١٠,٠٠	٤,٦٠	٧,٢٨	٢,٧٤	١٠,٠٢
منطقة غزة الصناعية	١٠,٠٠	٠,٠٠	٢,٦٩	٠,٠٠	٢,٦٩
بيت لحم ٢٠٠٠	٢٥,٠٠	٢,٩١	١٩,٤٧	٢,٦٢	٢٢,٠٩
التطوير المجتمعي ٢	٨,٠٠	٠,٠٠	٤,٣٩	٠,٠٠	٤,٣٩
المياه والصرف الصحي للمنطقة الجنوبية	٢١,٠٠	٠,٠٠	٣,٤٥	٠,٠٠	٣,٤٥
الإدارة والاستثمار لقطاع الكهرباء	١٥,٠٠	٠,٠٠	٢,٨٥	٠,٠٠	٢,٨٥
مشروع تطوير النظام الصحي	٧,٩	٠,٠٠	٠,٤١	٠,٠٠	٠,٤١
المشروع الثاني لتطوير البنية التحتية للبلديات	٧,٥٠	٥,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
مشروع النفايات الصلبة	٩,٥٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
المشاريع المنتهية					
إعادة التأهيل الطارئ الأول	٣٠,٠٠	٧١,٢٤	٣٠,٠٠	٧١,٢٤	٩٣,٤٨
تمويل وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف	١٠,٠٠	٠,٠٠	١٠,٠٠	٠,٠٠	١٠,٠٠
إعادة التأهيل الطارئ الثاني	٢٠,٠٠	٣,٥٧	٢٠,٠٠	٣,٨٦	٢٣,٥٣
التطوير المجتمعي	١٠,٠٠	٢,٨١	١٠,٠٠	٢,٧٣	١٢,٧٣
المجموع	٣٠٧,٤٠	١٣٩,٩٥	١٩٥,١٠	١٠٣,٢٩	٢٩٠,٣٠
صناديق يديرها البنك الدولي					
صندوق هولست		٢٦٢,٥٢			٢٦٢,٤٧
صندوق الائتمان للمساعدة الفنية		٢٢,٧٧			٢٠,٨٤
المجموع		٢٨٥,٢٩			٢٨٣,٣١

٣ ملايين دولار امريكي من التمويل السعودي لمشروع التطوير القضائي هي لغاية الآن غير موزعة
الجدول أعلاه لا يشمل التمويل الموازي او تمويل مؤسسة التمويل الدولية

أنابيب المياه، ٨٠ كلم من خطوط المجاري ومياه الأمطار وخمسة خزانات للمياه.

■ مشروع إعادة التأهيل الطارئ الثاني (ERP II): (٢٠ مليون دولاراً أمريكياً من البنك الدولي و٣,٥ مليون دولاراً أمريكياً كتمويل مشترك من الحكومة الإيطالية). وقد خصص معظم التمويل المرصود لـ ٧٧ مشروعاً فرعياً في قطاعات: الطرق، المياه، مياه الصرف الصحي والمدارس (بضمنها ٤٢ مشروعاً صغيراً حول

مشاريع البنك الدولي المنتهية

■ مشروع إعادة التأهيل الطارئ الأول (ERP I): (٣٠ مليون دولاراً أمريكياً من البنك الدولي و٦٣,٥ مليون دولاراً أمريكياً في شكل تمويل مشترك من العربية السعودية، الدانمارك، سويسرا والكويت). ممول هذا المشروع الذي قامت بتنفيذه (بكدار) ما مجموعه ١٤٠ مشروعاً في مجالات البنية التحتية نجم عنها: بناء ٤١٨ غرفة مدرسية، تعبيد ٢٦٠ كلم من شوارع المدن والقرى وبناء ما يقارب من ٤١٠ كلم من خطوط

التعاطي مع البنية المؤسسية في إدارة القطاع على المدى البعيد. وصادق المدراء التنفيذيون للبنك الدولي على المشروع في ٣١ آب ١٩٩٩، كما تم التوقيع على اتفاق القرض من صندوق الائتمان خلال الاجتماع السنوي ما بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. وبدأت مهمة مباشرة الإشراف على المشروع في تموز ٢٠٠٠. وتم طرح رزمة المساعدة الفنية لشركة كهرباء محافظة القدس، وهي الشركة التي تقدم الخدمات في وسط الضفة الغربية، من خلال إجراءات المناقصة بحسب المواصفات العالمية.

■ مشروع النفايات الصلبة وإدارة البيئة

(SWEMP): (٩,٥ مليون دولاراً أمريكياً من مؤسسة التنمية الدولية، ٣,٢٥ مليون دولاراً أمريكياً منحة من الاتحاد الأوروبي، ويتوقع الحصول على ١,٢٥ مليون دولاراً أمريكياً من السلطة الفلسطينية). إن المشروع المقترح والمقدر بـ ١٤ مليون دولاراً أمريكياً يرمي إلى تمويل التدخلات في جمع النفايات الصلبة ونقلها والتخلص منها في محافظة جنين. ويساعد المشروع أيضاً في عملية البناء المؤسسي في سلطة الشؤون البيئية الفلسطينية. وفيما يتعلق بدراسة جدوى مشروع النفايات الصلبة، فهي قد أوشكت على الانتهاء.

وإضافة الى الفعاليات في محافظة جنين، فإن بنك الاستثمار الأوروبي ماض في تمويل إدارة النفايات الصلبة وبضمنها بناء موقع للتخلص من هذه النفايات في محافظات الخليل. ويقوم البنك الدولي بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي، والاتحاد الأوروبي و"التعاون الإيطالي" بمساعدة السلطة الفلسطينية على إعداد المشروع. وتم إقرار المشروع الذي يموله البنك في محافظة جنين ومن المتوقع عرضه على مجلس إدارة البنك في تشرين أول ٢٠٠٠. وجاري حالياً تنفيذ أنشطة بناء القدرات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المشروع علماً انه يجري تمويلها من مانحين متعددين ويديرها صندوق الائتمان بشكل مشترك مع بكدار والبنك الدولي. ويتوقع لمشروع الخليل أن يجري المصادقة عليه من صندوق الاستثمار الأوروبي في أيلول عام ٢٠٠٠.

ميسرة ومنح من بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وKfW وذلك خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥.

■ **مشروع خطة العمل التعليمية:** (٧ ملايين دولاراً أمريكياً من مؤسسة التنمية الدولية). طالبت وزارة التعليم بدعم مشروع تعزيز العمل القائم حالياً والمتعلق بتطوير خطة خمسية وتطوير الخطة التعليمية على المدى البعيد. وعلى مدار الثلاث سنوات القادمة، سيدعم المشروع التخطيط والتطبيق لأنشطة الخطة الخمسية. وللمشروع بندين متممين إضافة إلى الدعم لوحدة إدارة المشروع. يوفر البند الأول الدعم للسياسات التي تساعد في وضع السياسات والتخطيط وإعداد الموازنات من خلال أقسام الوزارة، في حين يدعم البند الثاني الاستثمارات الخاصة في التعليم. وصمم المشروع لإتمام الجهود التي قامت بها الوزارة ومجموعة المانحين بغية الاستخدام الأفضل للتمويل المتوفر لقطاع التعليم.

تتضمن الفعاليات في البند الأول: (أ) حوسبة نظام الإدارة المالية، (ب) التطوير الإضافي لإدارة نظام تربوي معلوماتي، (ج) توسع عمودي في بناء وزارة التربية للاقتصاد في المساحة (د) المساعدة الفنية والتدريب لدعم الأنشطة أعلاه. وتتضمن الاستثمارات الأخرى: (أ) برنامج توفير منح مدرسية للاستخدام في تطوير التدريب والإدارة، (ب) الدراسات لتطوير مواصفات المعلمين وتصميم اعتمادات النماذج الأصلية للمعلمين، (ج) تطوير برنامج مهني ثانوي استطلاعي وبناء الإضافات للمدارس الثانوية الحالية لزيادة الفرص لكلا من الطلاب والطالبات للانخراط في نظام مهني عام مختلط.

وستقوم وزارة التعليم بالمشروع على مدار ثلاث سنوات (٢٠٠١ - ٢٠٠٤). وعقب المفاوضات، يتوقع أن يدخل المشروع حيز التنفيذ في بداية العام ٢٠٠١.

■ **مشاريع مشتركة ما بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية**

■ **مشروع الإسكان:** (٢٥ مليون دولاراً أمريكياً من البنك الدولي وإلى حد ١٩ مليون دولاراً أمريكياً على شكل أسهم وقروض من

■ **مشروع التنمية المؤسسية (IDP):** يعمل المشروع المقترح حسب الطلب، وسيعمل على توفير الأداة المرنة للاستجابة لتنوع القدرات بين وزارات ومؤسسات السلطة واحتياجات بناء القدرة المؤسسية. يهدف المشروع أساساً إلى زيادة تطوير قطاع عام شفاف وكفوء، من خلال تقليص تكاليف العمليات التجارية وخلق بيئة تنظيمية بناءً لتنمية القطاع الخاص. والمشروع حالياً في مرحلة الإنتظار لبعض الوقت ريثما ينتهي النقاش ومراجعة الإنفاق العام والإطار التنموي الشامل مع السلطة الفلسطينية، إضافة إلى الانتهاء من وضع المدى النهائي للمشروع من خلال التشاور مع السلطة الفلسطينية. ولا يتوقع البدء بالأعمال التحضيرية إلا في أواخر العام ٢٠٠٠.

■ **مشروع خدمات المياه والصرف الصحي في غزة (GWSSP II):** (٢٥ مليون دولاراً أمريكياً من البنك الدولي). ويعتبر كمتابعة للمشروع القائم لخدمات المياه والصرف الصحي في غزة الذي يتوقع له الانتهاء في ٣١ كانون أول ٢٠٠٠. إن الأهداف التنموية لهذا المشروع هي: (أ) تطوير بناء مؤسسي متواصل لقطاعي المياه والصرف الصحي في قطاع غزة من خلال دعم مرافق المياه الساحلية المملوكة من قبل السلطات المحلية التي تمثل تلك التجمعات، إضافة إلى تعزيز وتعميق انخراط القطاع الخاص وتعزيز القدرة التنظيمية والمؤسسية لسلطة المياه الفلسطينية. (ب) مواصلة تحسين خدمات المياه والصرف من خلال إعادة تأهيل ورفع مستوى وتوسيع الأنظمة والمرافق القائمة. وهذا المشروع هو في مراحله الأولى من التنفيذ. وقد تم طلب مشغلين دوليين مؤهلين كما يتوقع أن ينتهي في ١٧ كانون أول ٢٠٠٠. ومثل مشروع خدمات المياه والصرف الصحي الأول، فإن هذا المشروع هو جزء من برنامج برأسمال كبير لتحسين خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة. ويتضمن البرنامج استثمارات هامة في إقامة شبكة ضخمة للمياه تربط ما بين مختلف البلديات في قطاع غزة في مجال شبكة الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة. وسيتم تمويل هذه الاستثمارات التي تبلغ في مجملها ٣٤٠ مليون دولاراً أمريكياً من خلال قروض بشروط

العمالة المكتنفة). وتم الانتهاء من جميع المشاريع الفرعية. كما انتهى العمل بمشروع إعادة التأهيل الثاني في ٣٠ حزيران ١٩٩٩، حيث قامت (بكدار) بتنفيذه بالتعاون مع البلديات في الضفة الغربية وغزة. وتقريباً، تم بناء نحو ١٢٣ كلم من شبكة الطرق وحوالي ١١٠ كلم من شبكة خطوط المياه والصرف الصحي. كما انتهى العمل من كتابة تقرير إنهاء المشروع.

■ **مشروع التنمية المجتمعية (CDPI):** بدأ هذا المشروع المتعلق بإعادة تأهيل البنية التحتية المجتمعية في عام ١٩٩٧، ومنذ حزيران ٢٠٠٠ انتهى العمل من أكثر من ٢٥٠ مشروعاً صغيراً للبنية التحتية. وإضافة إلى العشرة ملايين دولاراً أمريكياً المقدمة من البنك الدولي، نجح المشروع في استقطاب تمويل مشترك بما يقارب من ١٣ مليون دولاراً أمريكياً. كما انتهت بنود التمويل من كندا والبنك الدولي وتم إغلاق المشروع. ويتوقع إغلاق المشاريع التي تمولها أوبك مع نهاية العام.

■ **مشاريع للبنك الدولي في طور الإعداد**

■ **مشروع تنمية القطاع المالي (FSDP):** يهدف المشروع إلى المساعدة في تطوير اطار قانوني ومؤسسي وتنظيمي لوساطة مالية أكثر كفاءة. كما يهدف إلى توسيع رقعة المدخرات التي يمكن استخدامها كضمان إضافي لتحسن عندها فرص الحصول على قروض للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم. كما أنه يدعم إجراءات تحديث وتوسيع مسح الأراضي وتسجيلها خاصة في المناطق الحضرية الوسطى، حيثما تكون قيمة الممتلكات عالية. بدأت البنوك العاملة في الضفة الغربية وغزة إضافة إلى سلطة النقد الفلسطينية بالالتزام رسمياً بمبلغ ١,٥ مليون دولاراً أمريكياً على شكل أسهم في شركة خدمات القطاع المصرفي الفلسطيني لتوفير خدمات مصرفية إلكترونية. وما زال نقاش وعرض المشروع على مجلس إدارة البنك الدولي مجمداً بانتظار عودة الهدوء إلى الضفة الغربية وغزة. ومن المرجح ان يجري تأجيل عرض المشروع على مجلس ادارة البنك الدولي وذلك من تشرين ثاني ٢٠٠٠.

ج) بناء القدرة في كل من البنوك المشاركة والمشاريع الربحية الصغيرة من خلال تقديم المساعدة الفنية. ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٠، تم المصادقة على أكثر من ٨٤٧ مشروعاً للإقراض تبلغ قيمتها ٩,٦ مليون دولاراً أمريكياً، بحيث تم إنفاق ما يقارب من ٩,٠ مليون دولاراً أمريكياً. خلقت القروض الممنوحة أكثر من ١٣٠٠ وظيفة كاملة وجزئية. وفي تشرين ثاني ١٩٩٩، ضمنت مؤسسة التمويل الدولية تمديد العمل لمدة سنة كاملة من صندوق الائتمان الهولندي بغرض المساعدة التقنية للبنوك المشاركة الثلاثة. وسيسمح التمديد للمستشارين المقيمين على تدريب طاقم البنك على حقيبة الإشراف وإجراءات التخلف عن إيفاء الدين وبالتدرج التخلف عن المسؤوليات لشركائهم المحليين.

مشاريع مؤسسة التمويل الدولية

حقيبة مؤسسة التمويل الدولية

ضمن المشاريع المشتركة أعلاه في إطار البرنامج المركزي، تم لغاية الآن المصادقة على ثمانية مشاريع تبلغ قيمتها الاجمالية ٧٥,٧٨ مليون دولاراً أمريكياً. وفي إطار Extended Reach Initiative، التي تدعم مشاريع تتراوح قيمتها ما بين ٠,٢٥ إلى ٥ مليون دولار، لبت مؤسسة التمويل الدولية المطالب الملحة بقروض طويلة الأجل من جانب شركات القطاع الخاص الصغيرة وذلك منذ بدء المشروع في الضفة الغربية وغزة في آذار ١٩٩٧. وإلى هذا التاريخ، تم المصادقة على سبعة مشاريع في إطار ال- Extended Reach تبلغ قيمتها بـ ٧,٤٢ مليون، (التكلفة الإجمالية للمشروع تساوي ٣٢,٤٠ مليون دولاراً أمريكياً). من هذا المبلغ، تم الالتزام بـ ٧,٤٢ مليون دولاراً أمريكياً وتم إنفاق ٤,٩٢ مليون دولاراً أمريكياً. أنظر العدد السابق للحصول على تفاصيل مشاريع مؤسسة التنمية الدولية وقسم أخبار مجموعة البنك الدولي المتعلق بملخص وضع حقيبة مشاريع مؤسسة التنمية الدولية في الضفة الغربية وغزة.

من صندوق الاستثمار الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتقوم السلطة الفلسطينية بتأجير الأرض للمدى البعيد مما يساهم أيضاً بـ ٦٥,٥ مليون دولاراً أمريكياً. وتقع منطقة غزة الصناعية فوق موقع تبلغ مساحته ٥٠ هكتاراً في منطقة المنطار شمال شرق غزة، وهي أول أكبر منطقة صناعية معدة للتصدير كما أنها أكبر مشروع يقام في غزة بهدف خلق فرص عمل دائمة وللحلت على التنمية الصناعية هناك. ويتوقع من المشروع أن يجذب استثمارات أجنبية محلية وتسهيل المغامرة في المشاريع ما بين الفلسطينيين والآخريين. ويشرف على تشغيل المنطقة الصناعية في غزة الشركة الفلسطينية لتطوير وإدارة المنطقة الصناعية (PIEDCO) وهي شركة من القطاع الخاص. ويجري توفير الإشراف التنظيمي إضافة إلى البنية التحتية المساندة من جانب الشركة الفلسطينية لتطوير وإدارة المنطقة الصناعية إضافة إلى سلطة المنطقة الحرة (PIEFZA). ويجري تطوير المنطقة الصناعية على ثلاث مراحل؛ وتخطط PIEDCO قريباً لبناء المرحلة الثانية لمضاعفة المواقع الصناعية المتاحة للتأجير مع نهاية العام ٢٠٠٠. وقامت ٣٤ شركة بإبرام عقود الإستثمار في المنطقة الصناعية في غزة، حيث تم شغل جميع الأماكن المتوفرة خلال المرحلة الأولى من المشروع. ومن بين هذه الشركات، باشر العمل ٣٠ منهم. حيث أن هناك حالياً ما يقارب من ١٢٠٠ عاملاً في المنطقة الصناعية إضافة إلى ما يقارب من ٢٠٠ عاملاً مؤقتاً. وتتوفر معلومات إضافية عن المنطقة الصناعية في غزة على عنوان الانترنت: www.piedco.com.

■ مشروع الأعمال الصغيرة الربحية: (خمسة

ملايين دولاراً أمريكياً من البنك الدولي؛ ٧,٥ مليون دولاراً أمريكياً كقرض من كل من مؤسسة التمويل الدولية والبنوك المشاركة، وثلاثة ملايين دولاراً أمريكياً من هولندا). يباشر المشروع برنامج تمويل المشاريع الصغيرة الربحية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال النظام المصرفي بهدف: أ) تشجيع التوظيف لتنمية القطاع الخاص؛ ب) تحقيق جدوى النمو التجاري واستمرارية الإقراض للمشاريع الصغيرة؛

مؤسسة التمويل الدولية). يدعم الجزء الأكبر من هذا المشروع، تأسيس وبدء عمل شركة الإسكان والرهونات الفلسطينية (PMHC) التي صممت لتسهيل تدفق رأسمال القطاع الخاص في قطاع الإسكان في الضفة الغربية وغزة. وبعد الإعلان الفعلي عن قرض البنك الدولي في آذار ١٩٩٨، اتخذ المستثمرون من القطاع الخاص، وبضمنهم مؤسسة التمويل الدولية، القرار بتوفير الأسهم في شركة الإسكان والرهونات الفلسطينية التي ستقوم بالعمل من خلال مؤسستين هما Liquidity Facility (LF) التي ستوفر التمويل طويل الأجل للإقراض من قبل البنوك والمقرضين الأساسيين لسوق الضفة الغربية وغزة. وسيوفر "صندوق تأمين الرهونات" تغطية جزئية تجاه المخاطر للمقرضين الأساسيين. وتشكل شركة الإسكان والرهونات الكندية الشريك التقني لشركة الإسكان والرهونات الفلسطينية، حيث قامت بإعداد خطة المشروع إضافة إلى الوثائق المتعلقة بسير عمل المشروع. إضافة إلى توثيق الإجراءات وأنظمة التشغيل لشركة الإسكان والرهونات الفلسطينية. وحالياً، يجري العمل على الترتيبات المؤسسية النهائية لشركة الإسكان والرهونات الفلسطينية التي يتوقع لها أن تباشر العمل خلال فترة وجيزة. كما طالب المقترض بتخصيص حصة من القرض لصندوق مساعدة الإسكان الذي يراد به توفير مساعدات تستهدف العائلات من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط لشراء السكن. ويجري حالياً إعادة بناء المشروع ليتلائم مع هذا المطلب. أما المكون الثاني للمشروع، وهو برنامج التطوير المؤسساتي والتخطيطي، فيتناول قضايا مرتبطة بوظائف وبنية وزارة الإسكان إضافة إلى قدراتها التقنية، والإدارية.

■ المنطقة الصناعية في غزة (GIE): (١٠

ملايين دولاراً أمريكياً من البنك الدولي للبنية التحتية المساندة والتنمية المؤسساتية العامة، تسعة ملايين دولاراً أمريكياً كاستثمارات (مليون دولاراً أمريكياً) وقروض (٨ مليون دولاراً أمريكياً)، وحتى سبعة ملايين دولاراً أمريكياً كتمويل مشترك من مؤسسة التمويل الدولية للقائم على التنمية / المشغل. إضافة إلى تمويل مواز مقدم

أخبار مجموعة البنك الدولي

ورشات عمل للمشروع الثاني لتطوير البنية التحتية البلدية

في ٢٩ تموز ٢٠٠٠ عقدت ورشة عمل للمشروع الثاني لتطوير البنية التحتية البلدية (MIDP II) في مكتب البنك الدولي في الضفة الغربية. وقد تناولت ورشة العمل هذه قضايا الإصلاح البلدي وبناء القدرات، وحضره رؤساء البلديات، والمهندسين، والمدراء الماليين من البلديات المختارة المنضوية تحت المشروع الأول والثاني لتطوير البنية التحتية البلدية ومشروع بيت لحم ٢٠٠٠.

في ٣١ تموز ٢٠٠٠ انعقدت ورشة عمل في مكتب البنك الدولي في الضفة الغربية من أجل الافتتاح الرسمي للمشروع الثاني لتطوير البنية التحتية البلدية (MIDP II). وقد تناولت ورشة العمل هذه الأهداف الرئيسية للمشروع، والأدوار والمسؤوليات للمؤسسات المشاركة، وأعدت التأكيد على الحاجة للعمل نحو تلبية شروط الفعالية في المشروع. وقد حضر ورشة العمل: وزير الحكم المحلي ووكلاء الوزارة، ووكيل وزارة الأشغال العامة ومسؤولي الوزارة، ونائب رئيس سلطة المياه، ورؤساء البلديات المختارة في المشروع.

ورشات عمل للتنفيذ: عقد البنك عدة

ورشات عمل للتنفيذ في شهر آب ٢٠٠٠ حول بناء القدرات البلدية والتمويل البلدي. إضافة إلى ذلك، تم عقد عدة اجتماعات متابعة. وتحلل الاجتماعات وورشات العمل نقاشات مع النظراء الفلسطينيين، ووزارتي الحكم المحلي والمالية، وبلديات منطقة بيت لحم حول الخطوات والأعمال المستقبلية الضرورية لتفعيل هذه البنود والسير قدماً في تنفيذها.

في شهر آب ٢٠٠٠ وضمن مشروع بيت لحم ٢٠٠٠، نظم البنك ورشة عمل للتنفيذ حول إصلاح الإرث الثقافي. وتحلل ورشة العمل هذه نقاشات مع وزارتي السياحة والثقافة فيما يتعلق بتنفيذ الترتيبات والخطوات المستقبلية الضرورية الواجب اتخاذها لتسريع تنفيذ هذا البنود.

مشاريع جديدة

المشروع المقترح لتطوير المجتمع المحلي المدمج (الموازنة المقترحة: ١٠ ملايين دولار أمريكي من مؤسسة التنمية الدولية وتمويل مشترك)

إن الهدف الإجمالي لهذا المشروع هو تنفيذ مشروع اندماجي لتطوير المجتمع المحلي في المناطق الفقيرة والمهمشة في الضفة الغربية وغزة. وسيتم متابعة هذا الهدف من خلال تحديد المناطق المستهدفة والتطوير وتنفيذ برنامج متعدد القطاعات الذي يتضمن مساعدة فنية. ويتضمن المشروع البنود المقترحة التالية:

- أ- رفع مستوى البنية التحتية للمجتمع المحلي.
- ب- إدارة الموارد الطبيعية بما فيها الموارد الزراعية.
- ج- توفير المساعدة الفنية للحكم المحلي في التخطيط التطويري الاندماجي.
- د- إدراج تكنولوجيا المعلومات في المجتمعات المحلية من خلال توفير مراكز مجتمعية مزودة بمرافق معدات وبرامج.

مشروع خطة العمل التعليمية

(أنظر التفصيل ضمن عمليات مجموعة البنك/ مشاريع البنك الدولي قيد الإعداد؛ ص ١٦)

الوثائق المتعلقة بالمشاريع متوفرة في مركز المعلومات العامة في البنك الدولي:

- أ- يوفر تقرير معلومات المشروع ملخص معلوماتي موجز عن العناصر الأساسية للمشروع الناشئ: أهداف، البنود المتوقعة، التكاليف والتمويل، قضايا بيئية وقضايا أخرى، ترتيبات التوريد، الدراسات الموجبة والمؤسسة المنفذة.
- ب- سيكون تقرير تقييم المشروع/الطاقم متوفراً للجمهور العام بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة. ويقوم تقرير تقييم المشروع/الطاقم بوصف المشروع، ويحلل ميزاته من زوايا ووجهات نظر مختلفة، ويجد ملاءمته ليحظى بتمويل من البنك، وتحت أية شروط. ويدرس البنك كل مشروع على حدة في إطار الاقتصاد الكلي وفي إطار القطاع الذي سيشكل المشروع جزءاً منه. لذلك، يفحص التقرير مدى فعالية المشروع في الإسهام نحو إنجاز أهداف التنمية للدولة.

أخبار الطاقم

كانثان شانكار يعود إلى المقر

عمل السيد شانكار في مكتب الضفة الغربية وغزة منذ شهر نيسان ١٩٩٦. ومن خلال موقعه كمدير مهام، كان السيد شانكار مسؤولاً عن إدارة صندوق هولست، والمشروع الأول والثاني للتطوير المجتمعي، ومشروع إدارة النفايات الصلبة والبيئة. وبعيد ٤ سنوات من العمل على المشاريع الموجهة نحو إعادة التأهيل وتطوير البلدات والقرى الفلسطينية، عاد السيد شانكار إلى مقر البنك الدولي في واشنطن، دي سي، حيث يستكمل عمله في إدارة هذه المشاريع ويعمل في تشكيل مشروع جديد بعنوان "مشروع تطوير المجتمع المحلي المدمج للضفة الغربية وغزة".

أخبار مؤسسة التمويل الدولية

منذ ٢٩ أيلول ٢٠٠٠، تم إخضاع المدن والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة إلى إغلاق عسكري إسرائيلي مشدد، الأمر الذي قيد حركة الناس والبضائع من وإلى داخل مناطق الضفة الغربية وغزة. وبنفس الوقت، وقعت اشتباكات عنيفة وهي ما زالت تحدث حول المدن، والبلدات، والقرى الفلسطينية. وقد أثر هذا الوضع بشكل كبير على تنمية القطاع الخاص، وفي حين بقيت كل الشركات مفتوحة، إلا أن النشاط التجاري يكون إما بطيئاً أو معلق. وقد تأثرت مشاريع لجنة التمويل الدولية، لكنه من الصعب التقدير الكمي لحجم هذا الأثر.

وفي إحدى المشاريع الصناعية الموجودة في مدينة نابلس في الضفة الغربية وغزة، انخفض الإنتاج إلى ١٠٪ من المستويات الاعتيادية بسبب: ١- كان من الصعب نقل المواد الخام إلى مرافق الشركة؛ ٢- لم يتمكن موظفو المشروع، الذين يعيشون خارج المدينة، من الوصول إلى أماكن عملهم أو لأنهم أصيبوا خلال المواجهات؛ ٣- تم تدمير مرافق ومعدات المشروع بسبب قربها من مواقع الاشتباكات؛ ٤- حصل نقص في النقد للشركة بسبب عدم سداد الدفعات من قبل الزبائن.

في مجال السياحة، تعاني المشاريع في الضفة الغربية وغزة من حالة شلل تام. وقد تم إغلاق كامل لأحد مشاريع لجنة التمويل الدولية، في حين يعمل المشروع الآخر بطاقم مقلص. وتقوم

شركات السياحة، والتي لا يدخلها أي مدخول حالياً، بتقليص نفقاتها العامة من خلال خفض الرواتب بنسبة تصل إلى ٥٠٪ وإعطاء إجازات غير مدفوعة لطواقم العمال غير الأساسيين. أما في القطاع المالي، فقد قامت البنوك بوقف عمليات الإقراض أو خفضتها بشكل كبير، وهي تراقب عن كثب ملفاتها الخاصة بها. أما مشاريع أسواق المالية للجنة التمويل الدولية مع البنوك التجارية الفلسطينية، فهي إما معلقة أو موضع إعادة دراسة. إن الوضع الحالي سيء وهو بشكل جزئي محزن. ويتوقع أن يتطلب وقتاً طويلاً لإعادة بناء الضرر الذي حصل إلى القطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة.

إذا ما أردت أن تحصل على معلومات عبر البريد الإلكتروني حول أحدث مطبوعات ومنشورات البنك الدولي، الرجاء أن ترسل عنوان البريد الإلكتروني الخاص بك إلى: mkoussa@worldbank.org

المنشورات الجديدة للبنك الدولي:

تطورات سياسات التجارة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (KT 20322 2000)
تم نشر هذا الكتاب من قبل البنك الدولي بالنيابة عن منتدى التنمية المتوسطي، وهو عبارة عن شراكة من ١٠ مراكز بحث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومؤسسة البنك الدولي. إن التركيز في المساهمات في الكتاب هو حول التجارة والسياسة التجارية. ويراجع المساهمون في الكتاب التوجهات الأخيرة في الأداء التجاري، ويفحصون الأنظمة التجارية والاستثمارية الحالية، ويناقشون بعض السياسات الاقتصادية المصغرة الناشئة التي تواجه الحكومات والشركات التي تبحث عن توسيع التجارة. أما المواضيع قيد المعالجة، فهي تتضمن الحاجة إلى ومجال استخدام الدمج الإقليمي ومناطق التجارة الحرة كأداة للتنمية، وتحريك قاعدة الضرائب لمعادلة الخسائر في العائدات، وإنشاء آليات أكثر فعالية لفرض مقاييس الإنتاج لضمان صحة وأمان المواطن، وتنفيذ تكنولوجيا المعلومات الحديثة لتسريع تخليص الجمارك.

تصميم استبيانات لدراسات حول الأسرة في المجتمعات النامية: دروس نتيجة خمسين عاماً من دراسة قياس المستوى المعيشي (STATS KN 20731 2000)

إصدار مشترك بين البنك الدولي ومطبعة جامعة أكسفورد: ٢٠٠٠. تتألف المجموعة من ثلاثة مجلدات. تحتاج الحكومات إلى معلومات دقيقة وحديثة ومتخصصة من الدراسات حول الأسرة من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية وسياسات سليمة. ويحتاج المحللون إلى المعلومات لاستحداث نماذج للتعامل الاقتصادي، والتي يمكن أن توفر الحلول لقضايا هامة تتعلق بالسياسات. وبالنسبة إلى العديد من الدول، لا يوجد معلومات كاملة، وان وجدت فهي غير موثوقة وقديمة. وقد تم تطوير هذا الكتيب لمعالجة هذا الوضع. يعتبر بحثاً شاملاً حول تصميم دراسات الأسرة متعددة المواضيع في الدول النامية. ويعتمد هذا البحث على ١٥ عاماً من دراسات قياس المستويات المعيشية التابعة للبنك الدولي وغيرها من الدراسات عن الأسرة في الدول النامية. يغطي الكتيب مواضيع رئيسية في تصميم دراسات الأسرة، متضمناً العديد من المقترحات لإخضاع الدراسات للظروف المحلية وتحسين نوعية المعلومات.

يخدم هذا الكتاب عدة جماهير: مخططي الدراسات من مؤسسات الإحصاء الوطني والتخطيط؛ والجامعات، ومعاهد الدراسات، والشركات الاستشارية، ومنظمات دولية، والذين يعملون في دراسات متخصصة أو تتعامل مع دراسات متعددة المواضيع، ومستخدمو المعلومات الذين سيستفيدون من فهم التحديات والخيارات والمساومات في جمع المعلومات.

تمويل التنمية العالمية: ٢٠٠٠. المجلد الأول: جداول تحليل وتلخيص؛ المجلد الثاني: جداول الدولة (STATS KN 20730 2000)

تم نشر تمويل التنمية العالمية سابقاً كجداول الدين العالمي. يعكس الاسم الجديد المجال الموسع للتقرير وتغطية أكبر للتدفقات المالية الخاصة. يتألف التقرير من مجلدين: أ- تحوي جداول التحليل والتلخيص عمليات تحليل وتعليقات حول التطورات الأخيرة في التمويل الدولي للدول النامية، مع تركيز خاص حول الأزمة المالية العالمية. هناك ملخص

لجداول إحصائية ل ١٥٠ دولة؛ ب- تحوي جداول الدولة جداول إحصائية حول الديون الخارجية ل ١٣٧ دولة لديها ديون عامة وديون بضمناً حكومي ضمن نظام تقرير المدين. وهناك أيضاً جداول للدول المنفردة، بالإضافة إلى ملخص جداول للمجموعات القطرية ومجموعات الدخل. يتضمن تقرير هذا العام التزامات الدين الخارجي لجمهورية كوريا، وهي دولة ذات دخل عال. البيانات في صفحات من ٩ إلى ١١ تلخص بشكل رسم بياني العلاقة بين جرد الدين وبنوده، احتساب التدفقات، صافي تدفقات الموارد الإجمالية، وصافي التحويلات الإجمالية، والعلاقة بين صافي تدفق الموارد وميزان المدفوعات. والتعريفات الدقيقة لهذه القضايا والمصطلحات أخرى موجودة في قسم المصادر والتعريفات.

مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠٠ (STATS KN 20372 2000)

يعتبر هذا الإصدار السنوي الرابع للمرجعية الإحصائية للبنك الدولي. فهو يوفر وجهة نظر موسعة للاقتصاد العالمي ل ١٤٨ دولة تتضمن فصول تركز على وجهة النظر العالمية، والناس، والبيئة، والاقتصاد، والدول والأسواق، وحلقات الوصل العالمية، بالإضافة إلى مقدمات تلقي الضوء على الأبحاث الأخيرة حول قضايا التنمية الرئيسية. ويتضمن هذا العدد بعض المؤشرات الرئيسية للعام ١٩٩٩. ويهدف هذا العدد إلى جعل هذه الإحصائيات حيوية وشاملة لرسم صورة للعالم والناس. والأرقام في هذا العدد تشير إلى القارئ بأن الناس يعيشون لفترات أطول في معظم المناطق، لكن في المناطق الموبوءة بمرض الإيدز، فإن معدل الأعمار في انخفاض. ويستمر متوسط الدخل بالازدياد في معظم الدول النامية، لكن بعض الدول الأكثر فقراً تراجعت، معرضة بذلك ملايين الناس إلى الفقر المدقع. ويمكن النظر هنا إلى أن الدول النامية أصبحت شركاء أكثر أهمية في الاقتصاد العالمي. لكن الصورة ضبابية وغير دقيقة بسبب أنه في معظم الأحيان تكون المعلومات إما غير كاملة، غير موثوقة، أو غير متوفرة كلياً. ومن خلال الاعتراف بالأخطاء في النظام الإحصائي، ومن أجل معالجة هذه الأخطاء بشكل مباشر من خلال تحسين قدرة الدول لإصدار الإحصائيات، اجتمع اتحاد مكون من ٩٠ دولة ومنظمة دولية وأعلنوا التزامهم بزيادة الموارد لبناء القدرات الإحصائية في الدول النامية.

لذلك، فإن الأعداد المستقبلية لهذا التقرير يمكن أن تكون ذات فائدة أكبر.

■ المخاطر وإعادة البناء: خبرات المعاد توظيفهم واللاجئين (MY 20358 2000)

إن ضخامة ترحيل ونزوح السكان ونتائجها وضعت قضايا إعادة البناء وأرزاق الذين تم ترحيلهم على أجندة التنمية الدولية. لمعالجة هذه القضايا من وجهة نظر جديدة، يوفر إصدار المخاطر وإعادة البناء تحليل مقارن للمجموعتين الأكبر من السكان النازحين في العالم: النازحون الذين اقتلعوا من خلال برامج التنمية واللاجئين الذين هربوا من النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية. يستكشف الكتاب حالة النزوح ومخاطر الفقر والتهجير الاجتماعي والحقوق وامتيازات الذين اقتلعوا. والاهم من ذلك، كيف يمكن لهذه الفئة من استعادة رزقها. ويستخدم الكتاب مجموعة مشتركة من المفاهيم المأخوذة من مخاطر الفقر ونموذج إعادة البناء.

إن هدف هذا الكتاب له منحيين: ١. تحليل المخاطر التي يواجهها هؤلاء السكان ولنشر توجهات حل المشكلة وممارسات احتياطية جيدة وإعادة بناء ناجحة وخبرات التنمية. ٢. استكشاف حالات التزامن المحتملة بين بحث اللاجئ وبحث النازح وتعميق الفهم لهذه القضايا.

■ استراتيجية السوق لمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم (IFD 42 2000)

تفحص هذه الورقة المغزى الاقتصادي للتدخل في دعم مشاريع صغيرة متوسطة الحجم على المستويين النظري والتجريبي. فهي تحاول بأن تبرير تدخلات لمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم تكمن في السوق والفشل المؤسساتي الذي يؤثر على حجم توزيع الشركات وليس على أية فوائد اقتصادية توفر من قبل الشركات الصغيرة. إن دور الدولة هو توفير بيئة تجارية مناسبة تستطيع إيجاد الطرق إلى الأسواق وتخفف تحيزات السياسات ضد الشركات الصغيرة. وتستطيع الحكومات أن تسرع من تطوير الأسواق بالخدمات المالية وغير المالية لتلائم مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم من خلال تشجيع التشديد في المنتجات وآليات التوصيل ومن خلال بناء القدرات المؤسساتية. إن تحسين وتطوير أثر استراتيجيات المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم سيتطلب تركيز انتباه أكبر على مراقبة وتقييم نتائج التدخلات.

أرقام الاتصال: أرقام مكتب الضفة الغربية

المقسم الرئيسي ٠٢-٢٣٦٦٥٠٠

الفاكس ٠٢-٢٣٦٦٥٤٣

المدير والممثل المقيم للبنك الدولي

جوزيف سابا

٠٢-٢٣٦٦٥٠٦

الشؤون الخارجية وتنسيق المساعدات

مأمون صبيح

٠٢-٢٣٦٦٥١١

الدائرة الاقتصادية

سبستيان ديسو

٠٢-٢٣٦٦٥٤٥

تنمية القطاع الخاص

جودت برس

٠٢-٢٣٦٦٥٠٥

تنمية البنية التحتية

كنغزلي روبرثام

٠٢-٢٣٦٦٥٢٢

صرف اموال المشاريع

عادل عودة

٠٢-٢٣٦٦٥١٥

تكنولوجيا المعلومات

عبد الله نصر

٠٢-٢٣٦٦٥٢٧

تنسيق البعثات

فيفي عنتر

٠٢-٢٣٦٦٥٠٧

الحاسبة

سميره حمصي

٠٢-٢٣٦٦٥٠٣

المكتبة

ماري كوسا

٠٢-٢٣٦٦٥٢٩

مكتب غزة:

المنسق

حسام ابو دقة

الادارة

سميرة حلس

تلفون: ٠٧-٢٨٢٣٤٢٢، ٠٧-٢٨٢٤٧٤٦

فاكس: ٠٧-٢٨٢٤٢٩٦

مؤسسة التمويل الدولية

٠٢-٢٣٦٦٥١٧

المنسق في البلد

تمارا الانسكي

"أخبار تنمية، الضفة الغربية وقطاع غزة"

طاقم التحرير

مأمون صبيح-المحرر

سبستيان ديسو

كلاروس استرب

جمانا آسو

ماري كوسا

وشكر خاص لماري سابا

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

مأمون صبيح

تلفون ٢ ٢٣٦٦٥١١ (٩٧٢)

بريد إلكتروني: msbeih@worldbank.org

تتواجد هذه النشرة من

"أخبار تنمية، الضفة الغربية وقطاع غزة"

ونشرات سابقه على الأنترنت

<http://www.worldbank.org>